خطة استجابة مصر

للاجئين وملتمسي اللجوء من
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن

٢٠١٨

UNHCR
The UN Refugee Agency

تصوير فوتوغرافي
سكوت نيلسون
تصميم التقرير
يحيى خليدي؛ مطابع متروبول؛ بورتماتيك

مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – مصر

المكتب الرئيسي: ١٧ شارع مكة المكرمة، الحي السابع، المجاورة الثالثة، مدينة ٦ أكتوبر
رقم تليفون المكتب ٥٦٠٠ ٢٧٢٨ ٢(٠) ٢٠+
خط معلومات اللاجئين ٥٦٩٩ ٢٧٢٨ ٢(٠) ٢٠+
www.unhcr.org/eg

المحتويات

٤ ملخص تنفيذي
٦ المقدمة والسياق
١٠ الاحتياجات ونقاط الضعف والمستهدفون
١٢ الاتجاه الاستراتيجي وخطة الاستجابة
١٤ الشراكات والتنسيق
١٥ إطار المساءلة
١٦ المتطلبات المالية

١٩ الحماية
٣١ التعليم
٣٩ الصحة العامة
٤٧ الاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق

ملخص تنفيذي

تعتبر مصر حاليًا موطنًا لأكثر من ٢١٩,٢١٢ من ملتمسي اللجوء واللاجئين المسجلين، ٤٢٪ منهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن. وفي حين ارتفعت أعداد اللاجئين السوريين القادمين إلى مصر في السنوات الأخيرة نتيجة للحرب في سوريا، ظل اللاجئون من أجزاء أخرى من العالم في حاجة إلى الحماية والمساعدة.

وعلى مدى العامين الماضيين، سجل أكثر من ٥٤,٦٠٠ من الأفارقة والعراقيين واليمنيين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) في مصر بسبب تجدد الصراعات واستمرار عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في الشرق والقرن الأفريقي والعراق واليمن. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ مجموع اللاجئين ٩٢,٥٢٤ شخصًا، منهم ٣٥,٧٣٧ سودانيًا و١٤,٤٥٢ إثيوبيًا و١٢,٦٩٣ إريتريًا و١٠,٠٧٧ جنوب سوداني و٦,٦٣٦ عراقيًا و٦,٦٤٧ صوماليًا و٤,٥٨٥ يمنيًا وأكثر من ٥٠ جنسية أخرى.

وقد أدت الظروف الاقتصادية الصعبة في مصر إلى تفاقم مستويات الضعف في السنوات الأخيرة إلى حد كبير. ونظرًا إلى أن الكثيرين تنقصهم المصادر الثابتة للدخل، إلى جانب ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة، لا يكاد الفرد يستطيع تغطية الاحتياجات الأساسية. أعرب العديد من اللاجئين وملتمسي اللجوء عن مخاوف متعلقة بالحماية بالإضافة إلى مخاوفهم بشأن محدودية فرص كسب الرزق، خاصة بالنسبة للمراهقين، مع وجود الحواجز اللغوية. كما يفتقر البعض إلى إمكانية الحصول على التعليم الرسمي المستدام الذي يمكن أن يدعم عملية تطوير مهاراتهم. ويعتمد عدد كبير من اللاجئين وملتمسي اللجوء الأفارقة والعراقيين واليمنيين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على الدعم الطبي أو النفسي والاجتماعي.

ومن الصعب على الوكالات الإنسانية أن تخدم اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر دون دعم سخي من المانحين. ومن المؤسف أن التمويل المقدم للوكالات الإنسانية العاملة مع المجموعات السكانية الوافدة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن كان محدودًا مما أدى إلى عدم المساواة في المساعدات المقدمة إلى مختلف فئات اللاجئين في مصر. ولا شك أن لدى غالبية هذه المجموعات السكانية احتياجات نفسية واجتماعية وحاجة للحماية والحصول على مساعدات لكسب الرزق. وتواصل الحكومة المصرية والمفوضية وهيئة الإغاثة الكاثوليكية والمنظمة الدولية للهجرة ومصر الملجأ وهيئة إنقاذ الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي بذل الجهود لضمان توفير الحماية الكافية والخدمات الأساسية الدنيا لهؤلاء المجموعات السكانية.

وقد حددت الوكالات الإنسانية الحاجة الإجمالية بقيمة ٤١,٨ مليون دولار أمريكي لتقديم خدمات كافية للاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن الذين يعيشون في مصر في عام ٢٠١٨. وتشمل مجالات التدخل ذات الأولوية تعزيز تحديد وضع اللاجئ (RSD)، والمساعدات النقدية المستهدفة المتعددة الأغراض، وتعزيز فرص كسب الرزق، وتحسين فرص الحصول على حماية الطفل، والخدمات الاجتماعية، والحماية المجتمعية. وستواصل المفوضية والشركاء الاستثمار في المجتمعات المحلية والعمل مع الشركاء والمؤسسات المحلية لبناء القدرة على التمكين والمساهمة في تعزيز التنمية المجتمعية.

تصنيف المجموعات السكانية المحتاجة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن حسب العمر والجنس

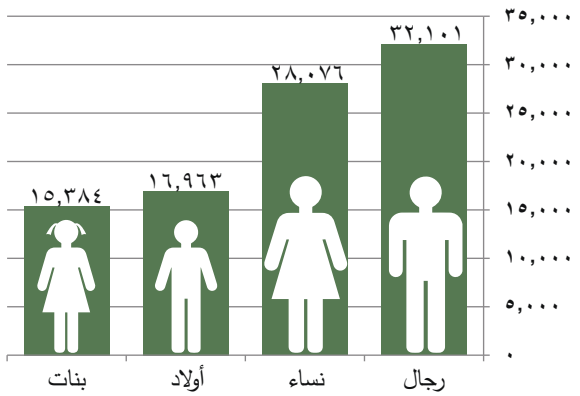

بلدان المنشأ الرئيسية للاجئين وملتمسي اللجوء في مصر

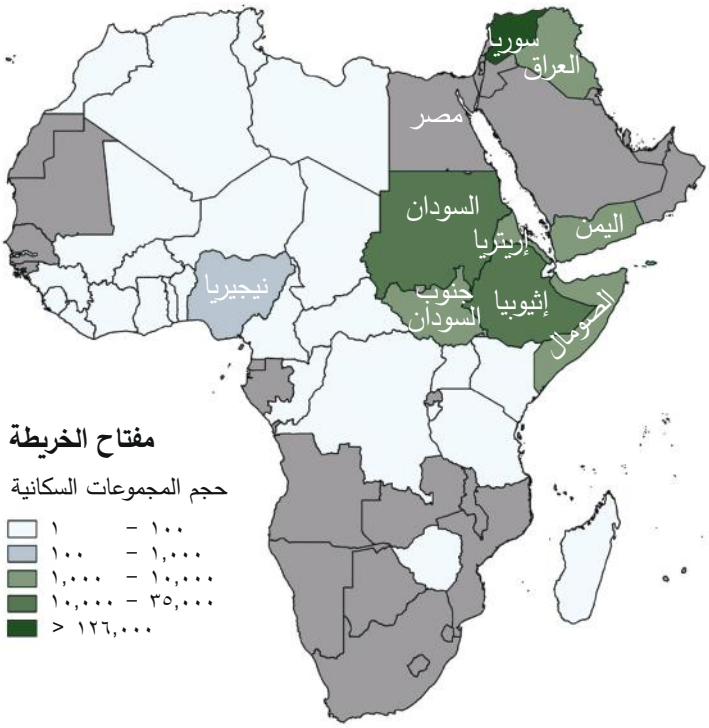

عدد الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى والعراقيين واليمنيين المسجلين لدى المفوضية، ٢٠١٤ - ٢٠١٧ (نهاية السنة)

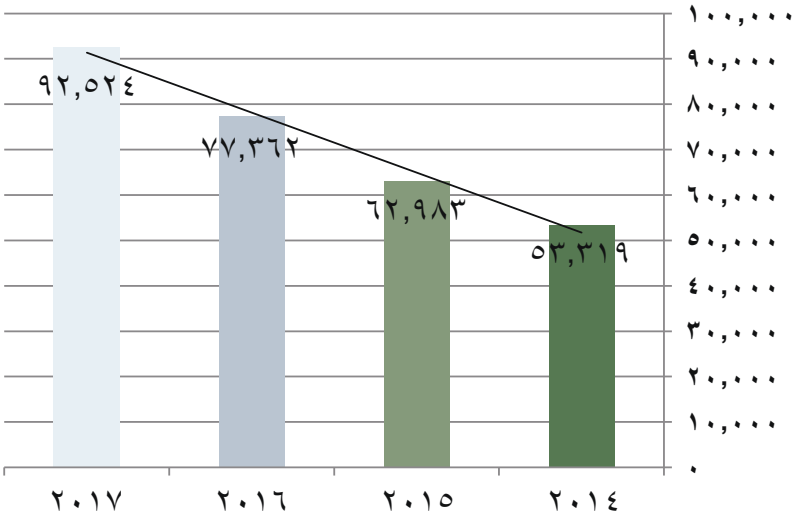

مصر

المقدمة والسياق

جمهورية مصر العربية واحدة من البلدان الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم جوانب محددة من قضايا اللاجئين في أفريقيا. وبغياب التشريع الوطني والنظام الخاص باللجوء، تم تكليف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمسؤوليات الوظيفية عن جميع جوانب تسجيل ملتمسي اللجوء واللاجئين ووثائقهم وتحديد وضعهم، بموجب مذكرة التفاهم المبرمة مع حكومة مصر عام ١٩٥٤. تمنح الحكومة اللاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لدى المفوضية تصريح إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بموجب قانون الأجانب رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٥ الذي ينظم الإقامة القانونية ودخول الأجانب إلى مصر، بما في ذلك ملتمسي اللجوء واللاجئين.

وفي نهاية عام ٢٠١٧، تم تسجيل ٢١٩,٢١٢ من ملتمسي اللجوء واللاجئين لدى المفوضية في مصر. وينتمي ما مجموعه ٩٢,٥٢٤ منهم إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك السودان (٣٥,٧٣٧) وإثيوبيا (١٤,٤٥٢) وإريتريا (١٢,٦٩٣) وجنوب السودان (١٠,٠٧٧) والصومال (٦,٦٤٧)، فضلاً عن العراق (٦,٦٦٣) اليمن (٤,٥٨٥) و٥٠ دولة أخرى.[١]

في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، تم تسجيل أكثر من ٥٤,٦٠٠ من الأفارقة والعراقيين واليمنيين الجدد لدى المفوضية في مصر. ومع النزوح الناجم عن تجدد الصراعات واستمرار عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والعراق واليمن، فضلاً عن الحركات غير النظامية في المنطقة، زادت أعداد الوافدين الجدد من الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عامًا. ويفد معظم مجموعات الأطفال غير المصحوبين بذويهم من ملتمسي اللجوء من إريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان، ومن المتوقع أن يزداد العدد. وفي ديسمبر ٢٠١٧، تم تسجيل ٣,٦٩٥ طفل من الأطفال غير المصحوبين بذويهم لدى المفوضية، وكان ثلاثة أرباعهم تقريبًا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

خلال السنوات الأخيرة، واجهت مصر وضعاً اقتصادياً صعباً. واستمر معدل الفقر الوطني في الزيادة منذ عام ٢٠١١، حيث اندرج ٢٧,٨ في المائة[٢] من السكان إلى ما دون خط الفقر الوطني، في حين أن ٢٢ في المائة يعيشون بالقرب من خط الفقر، و٥,٣ في المائة يعتبرون فقراء للغاية.[٣] كما أن معدل البطالة في مصر لا يزال مرتفعا بنسبة ١٢,٥ في المائة.[٤]

شرعت الحكومة في برنامج إصلاح طموح، ونفذت تدابير حاسمة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال مختلف الإصلاحات التي تظهر بالفعل تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد مع تزايد ثقة الأسواق. على الرغم من أن الجنيه المصري (EGP) أظهر بوادر من الاستقرار، إلا أن مستويات التضخم كانت كبيرة في عام ٢٠١٧. هذه العوامل، بالإضافة إلى إلغاء الإعانات على العناصر في قطاع الطاقة (مثل البنزين والبترول والديزل والكهرباء)، قد أسهم إلى حد كبير في زيادة تكاليف المعيشة التي تؤثر على حياة الضعفاء والفقراء، بما في ذلك اللاجئون وملتمسو اللجوء.

وقد استمر تأثير هذه التغييرات الاقتصادية بالإضافة إلى التمويل المحدود للاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن. فاللاجئين وملتمسي اللجوء هم من بين الفئات الأكثر ضعفًا في مصر، وحتى أولئك الذين هم من ذوي المهارات، غالبًا ما يمتلكون القليل من الأصول وهم في أمس الحاجة إلى المساعدة. ويتعرض اللاجئون لمشاكل تشابه مشاكل الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية من المجتمع المضيف، بالإضافة إلى وضعهم القانوني حيث تعوق الحواجز الإدارية اللاجئين من الوصول إلى تصاريح العمل، وهو ما تسبب في سعي الأسر اللاجئة لإيجاد عمل في سوق العمل غير الرسمي، حيث قد يواجهون ظروف عمل غير آمنة، على غرار العمال المصريين المحرومين.

[١] اعتبارا في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ينتمي ٧٠٥ لاجئ وملتمس لجوء مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر إلى بلدان أخرى غير سوريا أو بلدان أفريقية من جنوب الصحراء أو العراق أو اليمن. وهذه الأعداد مدرجة في التعدادات الواردة في هذا التقرير.

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي http://bit.ly/2HU3YoY (٢٠١٧/١٢/٢١)

[٣] خصائص الأسر والأفراد وظروف السكن في مصر http://www.erfdataportal.com/index.php/catalog/129 (٢٠١٨/٣/٤)

[٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر. www.capmas.gov.eg (٢٠١٧/١٢/٢١)

وكان التمويل المقدم إلى الوكالات الإنسانية العاملة مع السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن محدودًا وأدى إلى عدم المساواة في المساعدة المقدمة إلى مختلف فئات السكان اللاجئين في مصر. غير أن حكومة مصر والوكالات الشريكة من خلال هذه الخطة يواصلون جهودهم لضمان توفير الحماية الكافية والخدمات الأساسية الدنيا لهؤلاء السكان في ظل قيود التمويل. وبتمويل إضافي، تهدف المفوضية والشركاء إلى زيادة عدد ملتمسي اللجوء الذين يستفيدون من الخدمات، فضلًا عن زيادة الدعم المقدم إلى الحكومة المصرية، ولا سيما المؤسسات التابعة لوزارتي التعليم والصحة اللتان تخدمان اللاجئين وملتمسي اللجوء. وتشمل مجالات التدخل ذات الأولوية تعزيز عملية تحديد وضع اللاجئ (RSD)، والمساعدات النقدية المستهدفة المتعددة الأغراض، وتعزيز فرص كسب الرزق وتحسين فرص الحصول على حماية الطفل، والخدمات الاجتماعية، والحماية المجتمعية. وسيواصل الشركاء المناشدين الاستثمار في المجتمعات المحلية والعمل مع الشركاء والمؤسسات المحلية لبناء القدرة على التمكين والمساهمة في تعزيز التنمية المجتمعية.

جدول سكاني:

تصنيف المجموعات السكانية حسب الجنسية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

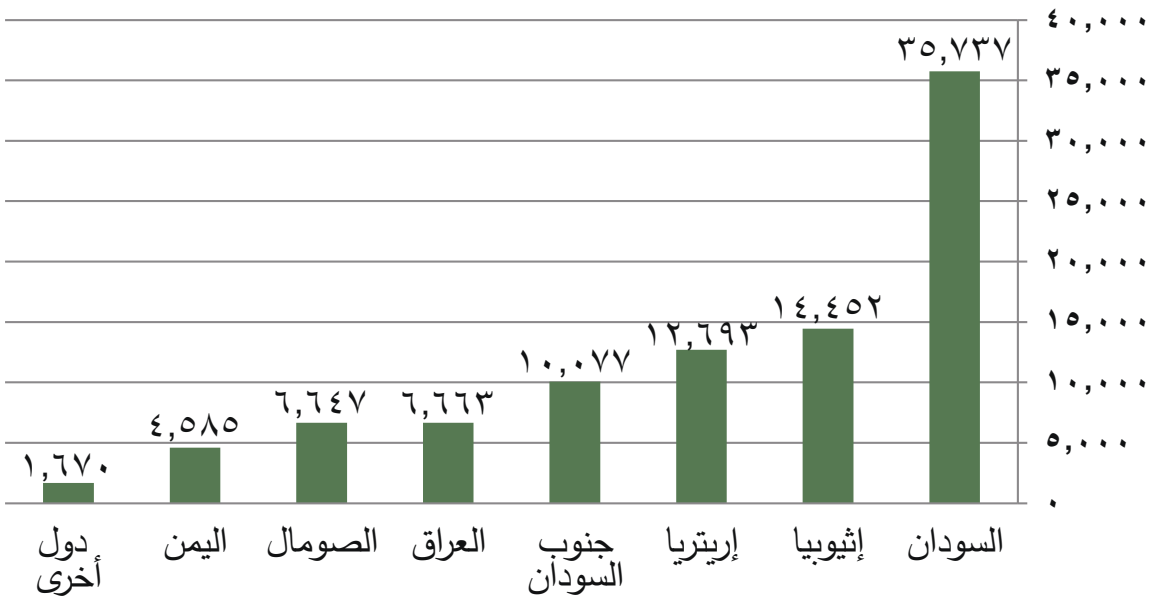

الاحتياجات ونقاط الضعف والمستهدفون

في مصر، يعيش أغلبية المجموعات السكانية من ملتمسي اللجوء واللاجئين في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية. حيث يواجهون تحديات مختلفة بما في ذلك محدودية الفرص لتلبية الاحتياجات الأساسية، فضلًا عن الحواجز اللغوية.

يحصل اللاجئون وملتمسو اللجوء في مصر على إقامة لمدة ستة أشهر فقط تختم على بطاقات اللجوء أو بطاقات ملتمسي اللجوء. ومع ذلك، لا تزال إجراءات الحصول على الإقامة مطولة ومكلفة بالنسبة لأولئك الذين يضطرون للسفر إلى القاهرة من المناطق النائية. وقد تواجه فئات محددة من بين اللاجئين وملتمسي اللجوء تحديات أكبر على الصعيد الاقتصادي وصعيد الحماية، لا سيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، والعائلات التي تعولها النساء، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة.

جميع اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية العامة. ومع ذلك، تظل هناك تحديات من حيث اللغة، والإحالة، وتكلفة الرعاية الصحية الثانوية والثالثية. وهنالك أيضًا تحديات خاصة للأشخاص المصابين بإعاقات أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

يحصل الأطفال اللاجئون السوريون والسودانيون على التعليم في المدارس العامة في مصر. بينما يعتمد اللاجئون من الجنسيات الأخرى، بما في ذلك العراقيون واليمنيون والصوماليون والإثيوبيون والإريتريون على مؤسسات التعليم الخاص أو غير الرسمي. وينتسب العديد منهم إلى مدارس مجتمعية خاصة باللاجئين، والتي تعتبر بدورها خارج نظام التعليم الرسمي، وتمنح شهادات غير معتمدة من وزارة التربية والتعليم. ويقل عدد اللاجئين الملتحقين المدارس الخاصة الأكثر تكلفة حيث لا يستطيع الكثيرون تحملها. ونتيجة لهذه التحديات، لا يرى الكثير من الأطفال أمامهم أي خيار يشجع على الالتحاق بالتعليم العالي، مما يسهم بدوره في زيادة عدد الأطفال المتسربين من المدارس في المرحلة الثانوية. وهذا يجعلهم أكثر عرضة لمخاطر الحماية.

وتقيد الحواجز اللغوية أيضًا أنشطة بعض اللاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مصر. فالكثير منهم لا يتكلمون اللغة العربية، ومعظمهم لا يتحدثون الإنجليزية أيضًا، مما يجعلهم تحت خطر العزلة، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على الناس الذين يتكلمون اللغة لمساعدتهم في احتياجاتهم اليومية.

وتتفاوت عملية استهداف الاستجابة الإنسانية بين القطاعات. وتهدف الخدمات المتعلقة بالحماية إلى إفادة جميع المحتاجين للحماية الدولية، مع وضع برامج محددة لفئات ضعيفة معينة مثل الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أو الأطفال المعرضين للخطر. وقد تم دعم عملية حصول جميع الأطفال والمراهقين والشباب في سن الدراسة على التعليم الابتدائي والثانوي، بينما يتم استهداف الأفراد الذين يرغبون في الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب على المهارات أو التدريب المهني والتقني بناء على احتياجاتهم وأدائهم. ويسهل الحصول على الخدمات الصحية الأولية لجميع اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يحتاجون إلى خدمات الصحة العامة. في الوقت نفسه، وضعت إجراءات تشغيل موحدة لضمان الحصول على الرعاية الصحية الثانوية. ويتم منح المنح النقدية المتعددة الأغراض وفقًا للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات الحماية للأسر اللاجئة. وفيما يتعلق بسبل كسب الرزق، تجدر الإشارة إلى أن الدعم يقتصر على أجزاء أصغر من مجتمع اللاجئين.

الاتجاه الاستراتيجي وخطط الاستجابة

ويهدف الاتجاه الاستراتيجي وخطة الاستجابة لعام ٢٠١٨ إلى تلبية احتياجات المجموعات السكانية من اللاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن المقيمين في مصر. وسوف يكون هناك تركيز قوي على الحماية بما في ذلك حماية الطفل والصحة العامة والتعليم والاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق، إلى جانب التدخلات المجتمعية لتعزيز التواصل.

وستواصل المفوضية قيادة الجهود التي تركز على الحفاظ على حيز الحماية، ومنع الإعادة القسرية، وتعزيز الوصول إلى إجراءات اللجوء والحماية الفاعلة في مصر. وفي عام ٢٠١٨، سيكون تعميم الوصول إلى الخدمات (الصحية والتعليمية) لجميع اللاجئين من الأولويات الرئيسية، إلى جانب تعزيز الوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، وحماية الطفل. وسيركز الشركاء أيضًا على بناء القدرات، وعلى تحليل وتوثيق اتجاهات الحماية.

وعلى غرار السنوات السابقة، ستواصل المفوضية والشركاء مساعدة المحتاجين إلى الحماية الدولية، من خلال الدعم القانوني والمادي وتقديم المشورة، بمن فيهم المحتجزون. وستدعو الوكالات أيضًا إلى إطلاق سراح المحتجزين الشديدي الضعف المقبوض عليهم في سياق للهجرة المختلطة، ولا سيما الأطفال، وتوفير بدائل للاحتجاز. وستستمر الجهود فيما يتعلق بالتنظيم على إقامة أولئك الذين دخلوا مصر بصورة غير قانونية وبشأن تيسير الحصول على تأشيرة لم الشمل. وستنفذ أنشطة محددة تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات وزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالحركات غير النظامية.

ويجري التخطيط للحماية لعام ٢٠١٨ على أساس عدة افتراضات: أن جمهورية مصر العربية ستستمر في استضافة ملتمسي اللجوء واللاجئين؛ ستواصل دعم حماية اللاجئين؛ وستسهل تنفيذ الأنشطة من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ومن المفترض استمرار الأزمات بلا حل في بلدان منشأ اللاجئين. ومن المتوقع أن تظل طلبات اللجوء التي تصل من أفارقة جنوب الصحراء الكبرى مرتفعة.

وسيعمل شركاء الحماية عن كثب مع السلطات من أجل توفير تحسين الوصول إلى إجراءات على اللجوء، فضلًا عن تيسير الوصول إلى إجراءات الإقامة ومنع الإعادة القسرية. وستواصل المفوضية تقديم الدعم لحكومة مصر من خلال تسجيل اللاجئين وعمليات تحديد وضع اللاجئ ين. وستستمر إدارة الحالات، وحماية الطفل والاستجابة للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، فضلًا عن توفير الخدمات المتعددة القطاعات، وإشراك المتطوعين من المجتمع المحلي في أنشطة نشر المعلومات والوقاية.

وسيواصل شركاء التعليم دعواهم مع وزارة التربية والتعليم لضمان الاندماج الناجح للاجئين الأفارقة في المدارس الحكومية المصرية. وسيكون تعزيز قدرة المعلمين الذين يعملون مع الطلاب الأفارقة والعراقيين واليمنيين أيضًا من الأولويات الرئيسية. وسينشأ برنامج تجسير لضمان وصول الأطفال اللاجئين إلى نظام التعليم الوطني على نحو سلس. وستواصل المنح التعليمية دعم الأسر الأفريقية والعراقية واليمنية في تغطية تكاليف التعليم. وسيتم دعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول إلى المدارس المناسبة على أساس إمكاناتهم. وستواصل المفوضية جهودها في دعواها مع الحكومات المانحة فيما يتعلق بمنح التعليم العالي للاجئين.

وفي قطاع الصحة العامة، سيدعم الشركاء إمكانية وصول جميع اللاجئين إلى مرافق الرعاية الصحية العامة وزيادة إدماجهم وفقًا لمذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة الصحة والسكان. وسوف يتم هذا من خلال توفير الدعم لمرافق مختارة في المناطق ذات الكثافة العالية من اللاجئين. كما ستدعم المفوضية وتتعاون مع وزارة الصحة والإسكان لضمان حصول اللاجئين على خدمات الرعاية الصحية العلاجية والوقائية. وستفيد أنشطة التوعية باللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين في إطلاعهم على الخدمات الصحية المتاحة من أجل تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة واستخدامها. وسيدعم القطاع الصحي أيضًا إمكانية الحصول على التطعيم للأطفال، والحصول على الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة للاجئين، والرعاية الصحية الثانوية المنقذة للحياة من خلال نظام الإحالة المركزي والمعايير الموحدة لضمان تقديم خدمات منصفة لجميع اللاجئين وملتمسي اللجوء.

وسيوفر قطاع الاحتياجات الأساسية الدعم لأشد اللاجئين ضعفًا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من خلال نهج مستهدف لتحسين قدرتهم على أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع المحلي وأن يحصلوا على الخدمات الأساسية بأمان وبكرامة. وسيركز قطاع كسب الرزق على تنمية المهارات، وتنظيم المشاريع، وتحسين فرص الحصول على عمل. وستستمر الدعوة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل حصول اللاجئين بشكل رسمي على فرص العمل والتمويل، الأمر الذي من

المتوقع أن يؤدي بدوره إلى تحسين الفرص الاقتصادية لجميع الفئات السكانية وتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وقد أصبح ضمان الروابط بين القطاعات وخاصة بين التعليم والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة والاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق أمرًا حيويًا على نحو متزايد لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة المتأثرة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

الشراكات وعمليات التنسيق

تظل الحكومة المصرية، ممثلة بوزارة الخارجية، النظير الرئيسي فيما يتعلق بالسياسات وعمليات التنسيق الخاصة بخطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم. وهناك عدة منتديات لتنسيق آليات الاستجابة الإنسانية لدعم اللاجئينم في مصر، وهي: الفريق العامل المشترك بين الوكالات، والفريق العامل المشترك بين القطاعات وفرق العمل القطاعية.

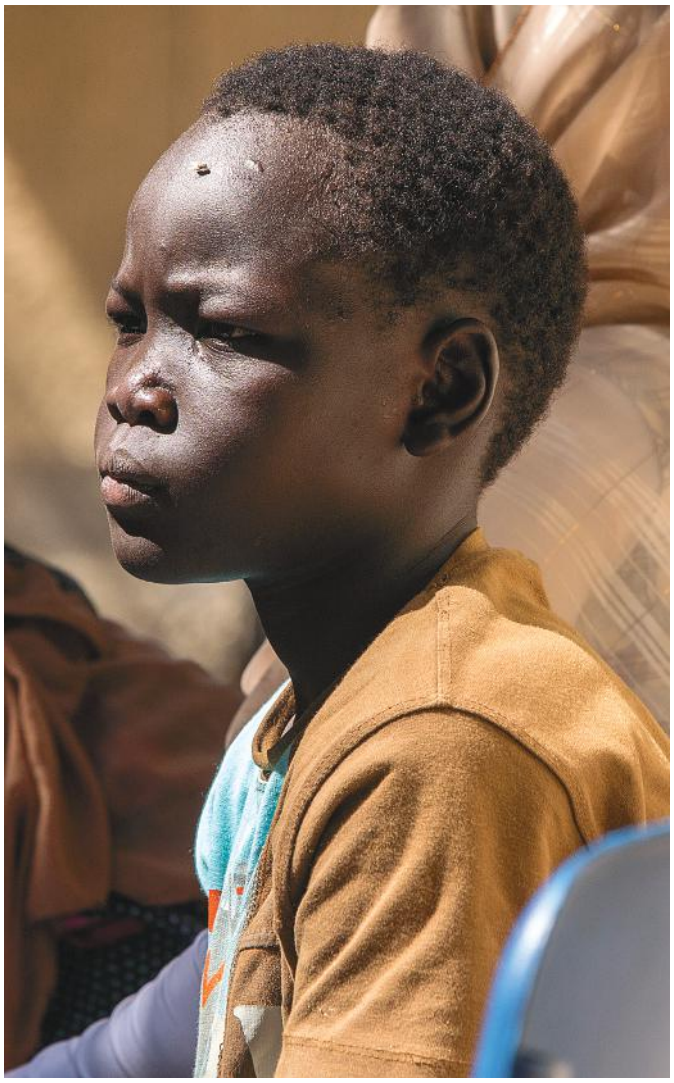

الفريق العامل المشترك بين الوكالات هو أعلى مستوى تنسيقي مستخدم للاستجابة للاجئين في مصر. وعلى هذا المستوى، يناقش الشركاء قضايا السياسة والفجوات الموجودة في الحماية والبرامج فيما يتعلق بمجتمعات اللاجئين من جميع الجنسيات.

أما الفريق العامل المشترك بين القطاعات فهو منتدى مشترك بين القطاعات معني بالعمليات وهو يضم الأفرقة العاملة القطاعية المختلفة، مثل الحماية، والصحة العامة، والتعليم، والأمن الغذائي، والاحتياجات الأساسية، والتدخلات النقدية، وكسب الرزق، والتواصل مع المجتمعات المحلية. ويضطلع هذا الفريق بتنسيق وتحديد وتقييم مواضيع العمليات المعنية لضمان اتباع نهج موحد. يرفع الفريق العامل المشترك بين القطاعات التقارير إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات كونه المستوى الأعلى من التنسيق فيما يخص الق ا ررت السياسية والتوجيه العام.

ولدى كل فريق قطاعي عامل مجموعة محددة من الشركاء، بما في ذلك وزارات الحكومة والجهات المانحة والوكالات الدولية والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية. تعمل هذه المجموعات كمجموعات عمل تقنية مشتركة بين الوكالات للاستجابة للاجئين والتمكين لهم في مصر. وفي إطار الفريق العامل المعني بالحماية، هناك فريقان عاملان فرعيان يغطيان حماية الطفل والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد تم تشكيل فريق عمل للتواصل مع المجتمعات المحلية لتحسين التنسيق فيما يتعلق بالتواصل والمشاركة مع ملتمسي اللجوء واللاجئين وأعضاء المجتمعات المضيفة. يرأس المكتب الميداني للمفوضية في الإسكندرية اجتماعًا شهريًا لفريق العمل العامل المعني بالاحتجاز يتكون من الوكالات والشركاء العاملين في الساحل الشمالي لتنسيق المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين المحتجزين بسبب خروجهم غير الشرعي عن طريق البحر ومناقشة السياسات والتحديات والثغرات.

وتضمن هذه المنتديات نهجًا واستجابات منسقة وتعاونية وشاملة لتلبية احتياجات الحماية الدولية وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين وكذلك الأشخاص المتضررين من الهجرة المختلطة في مصر.

إطار المساءلة

يواصل الشركاء في هذا الشأن المشاركة بنشاط في التوعية المجتمعية لفهم مخاوف واحتياجات الرجال والنساء والفتيان والفتيات من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واليمن والعراق، وتحقيق أقصى قدر من التغطية وتقديم الخدمات. وسيجري إشراك اللاجئين وملتمسي اللجوء من خلال اجتماعات مجتمعية ومناقشات جماعية مركزة خاصة بقطاعات محددة وتقييمات ودراسات، وكذلك من خلال التقييم التشاركي السنوي للمفوضية. وستشمل الوكالات الشريكة في جميع القطاعات أيضا آليات للشكاوى والاستعراض لضمان معالجة المخاوف المجتمعية في الوقت المناسب وبطريقة فاعلة.

وسيضمن ذلك إشراك اللاجئين وملتمسي اللجوء في جميع مراحل تصميم البرامج القطاعية وتقييمها وتنفيذها وكذلك في تحديد أولوياتها وتحديد الحلول المناسبة لها. وستكون المراكز المجتمعية أيضا بمثابة مواقع رئيسية للاجئين للحصول على معلومات عن تدخلات الوكالات الإنسانية وغيرها من التدخلات والخدمات من خلال الملصقات وأشرطة الفيديو والتفاعل المباشر المنتظم مع موظفي المفوضية والشركاء.

ويركز الفريق العامل المعني بالاتصال مع المجتمعات المحلية على تحليل وتحديد قنوات الاتصال الفاعلة والممكنة للاجئين وملتمسي اللجوء، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا. وتهدف إلى تعزيز التنسيق بين الشركاء في تحديد الاحتياجات والثغرات في مجال المعلومات وتحسين آليات التقييم مع مجتمع اللاجئين. ويشمل ذلك إعلام المجتمعات المتأثرة بالخدمات المتاحة وبرنامج المساعدة وطلب التغذية المرتدة بشأن جودتها وأهميتها كوسيلة لإدراجها في عمليات صنع القرار والمشاركة في تصميم وتنفيذ التدخلات. بعد ذلك، يتم استخدام المخاوف التي تعاني منها المجتمعات المحلية في الخطط والسياسات القطاعية.

يقدم خط معلومات المفوضية طريقة منهجية للإجابة على استفسارات المستفيدين بكل كفاءة وفاعلية. حيث يعمل مستقبلو المكالمات وعددهم ١٢ على الرد على متوسط ٧٥٠ مكالمة يوميًا فيما يتعلق بالاستفسارات بشأن المساعدة والحماية والتسجيل وتحديد وضع اللاجئ (RSD)، وإيجاد حلول دائمة. ويتم تقديم المساعدة للاجئين بسبع لغات: الإنجليزية، العربية، الفرنسية، الأمهرية، أورومو، والتيغرانية والصومالية.

وتجتمع جميع الفرق العاملة القطاعية والفرق العاملة الفرعية على أساس شهري. وستشكل الوكالات، إذا لزم الأمر، فرق عمل للتركيز على نواتج محددة، وتعزيز أوجه التآزر والأثر. فيما يتعلق بالرصد والتقييم والإبلاغ، يستمر الشركاء المشاركين في هذه الخطة في دعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم في تبادل المعلومات بشكل مسبق وبدء تنفيذ أدوات إدارة المعلومات بما في ذلك التقييمات المستمرة والتغذية المرتدة من المجتمعات المحلية لضمان حدوث تخطيط وبرمجة قائمة على الأدلة فضلاً عن إيجاد صلات مشتركة بين القطاعات. ActivityInfo هي الأداة المستخدمة للشركاء الممولين من المفوضية لملتمسي اللجوء واللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين، وسوف تستمر في استخدامها لضمان جودة التقارير.

وسيتم تقاسم المعرفة التي يتم توليدها من خلال هذا الإطار لضمان استجابة فاعلة في الوقت المناسب، وتحقيق المساءلة والشفافية.

الاحتياجات المالية بحسب الوكالة

الوكالة / المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٨
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	١,١٨١,١٨٦
المنظمة الدولية للهجرة	٦٨٦,٣٥٠
مصر الملجأ	٢٥٠,٠٠٠
هيئة إنقاذ الطفولة	١,٦٧٧,٥٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١,٥٥٥,٥٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢١,٦٣٣,٦٧١
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٥,٤٨٠,٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	٩,٣٦٣,٧٩٧
الإجمالي	**٤١,٨٢٨,٠٠٤**

الاحتياجات المالية بحسب القطاع

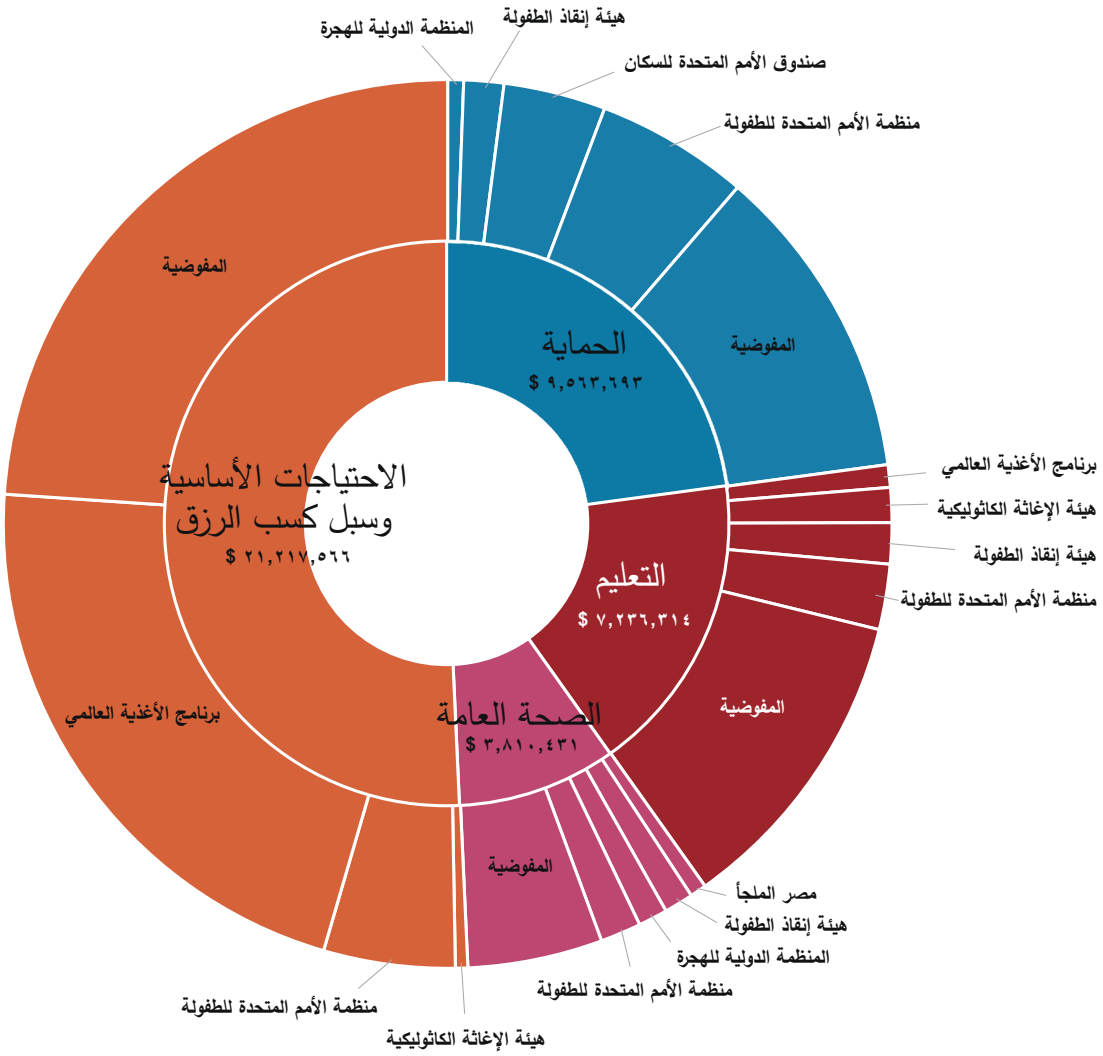

NIKE

قطاع الحماية

تعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) هي الوكالة الرائدة لقطاع الحماية وتعمل بالشراكة الوثيقة مع كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة إنقاذ الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس العربي لدعم المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان، ومؤسسة كاريتاس مصر، ومنظمة كير الدولية، ومصر الملجأ، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة.

الوضع الحالي

بحلول نهاية ديسمبر ٢٠١٧، بلغ عدد ملتمسي اللجوء واللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين المسجلين لدى المفوضية ٩٢,٥٢٤، مقارنة بعدد ٧٧,٣٦٢ بحلول نهاية عام ٢٠١٦، و٦٢,٩٨٣ بحلول نهاية عام ٢٠١٥، و٥٣,٣١٩ بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وينتشر اللاجئون في جميع أنحاء مصر بما في ذلك المناطق النائية وتعيش الأغلبية العظمى منهم في القاهرة الكبرى (٩٦٪). حوالي ٤١٪ من جميع الأسر الأفريقية واليمنية والعراقية تعولها نساء، بينما نسبة ٢٩٪ من جميع ملتمسي اللجوء واللاجئين هم من الأطفال. تسجل المفوضية وتدير ٥٧ جنسية لملتمسي اللجوء من أجل تحديد وضع اللاجئ. وينتمي أكبر عدد من اللاجئين إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (السودان وإثيوبيا وجنوب السودان والصومال وإريتريا وغيرها) والشرق الأوسط (العراق واليمن). ويمثل مقدمو الطلبات السودانيون ٣٩٪ من مجموع ملتمسي اللجوء.

وتسجل المفوضية ملتمسي اللجوء الذين يفدون إلى مكاتبها في القاهرة والإسكندرية للحصول على الحماية الدولية. وعند التسجيل، يحصل أي ملتمس لجوء فوق سن ١٢ على بطاقة من المفوضية (يشار إليها عادة باسم "البطاقة الصفراء"). وبمجرد الاعتراف بهم كلاجئين بعد إجراءات تحديد وضع اللاجئ، يتم إصدار بطاقة لاجئ (تسمى أيضًا "البطاقة الزرقاء"). أما ملتمسي اللجوء غير الموثقين الذين لا يستطيعون إثبات هويتهم، فيحصلون على شهادة ملتمس لجوء. ويستخدم ملتمسو اللجوء واللاجئون بطاقات المفوضية الخاصة بهم للحصول على تصاريح إقامة في مصر.

وبما أن إقامة اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن في مصر قد تستمر لعدة سنوات، فإن شركاء الحماية يدعمونهم بخدمات متعددة القطاعات وبالمشورة القانونية وأنشطة الحماية المجتمعية. يبلغ بعض اللاجئين عن حوادث تتعلق بالحماية المادية والقانونية والتحديات في الوصول إلى التوثيق المدني وتسجيل المواليد والحصول على الإقامة والتعليم والصحة، وعليه يتم مساعدتهم على أساس فردي من خلال تقديم المشورة في مجال الحماية. وعلى الرغم من أن اللاجئين وملتمسي اللجوء يحق لهم الحصول على سبل انتصاف قانونية، يواجه البعض صعوبات في الوصول إليها بسبب الحواجز اللغوية أو نتيجة لعدم معرفتهم باستحقاقاتهم أو بسبل الانتصاف القانونية المتاحة لهم. وأثناء عملية تقديم المشورة، يولى اهتمام خاص لاحتياجات الحماية للاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة الذين من المرجح أن يواجهوا الاستبعاد الاجتماعي والتعرض للعنف والاستغلال والحرمان من الرعاية الأسرية.

ولا يزال التسجيل المدني للاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يشكل تدخلًا ذا أولوية، ولا سيما الوصول إلى إجراءات تسجيل المواليد. ويتعلق ذلك بصفة خاصة بالأطفال المولودين في ظروف معينة أو في المناطق الريفية والنائية، والأطفال الذين لا يمكن توثيق زواج والديهم. ويعمل شركاء الحماية على توسيع لتحديد هذه الحالات ومساعدتها، بما في ذلك الكشف المبكر عن الحالات من خلال الشركاء والمجتمعات المحلية لأجل تقديم المشورة في وقت مبكر ومعالجة تسجيل حالات الولادة. منذ عام ٢٠١٥، أسفرت الجهود التي شملت المعلومات الجماهيرية وبناء القدرات والتدريب وأنشطة التوعية للمؤسسات الوطنية عن خفض عدد الحالات التي لم تحصل على وثائق مدنية عند الولادة؛ وبالتالي التقليل من خطر انعدام الجنسية وتمكين ملتمسي اللجوء واللاجئين المعنيين من الحصول على الخدمات، ولا سيما الصحة والتعليم.

وباستمرار تنوع وانتشار عدد اللاجئين بشكل خاص داخل القاهرة الكبرى، فإن تقديم خدمات عالية الجودة ونشر المعلومات بشكل فاعل على وجه الخصوص للأشخاص المعرضين للخطر والنساء والفتيات اللواتي تتقيد حركتهن بسبب مخاوفهم المتعلقة بالحماية أو الضغط المجتمعي لا يزال يشكل تحدياً. ويتم تناول ذلك من خلال دعم المجتمعات المحلية لمساعدة أنفسهم وتحديد القضايا المثيرة للقلق حتى يمكن إبلاغ شركاء الحماية بها.

وقد ساهم فقدان الأمل في إيجاد حل للوضع في بلد اللاجئين الأصلي، إلى جانب عدم وجود مستقبل واضح في مصر، بما في ذلك محدودية التعليم العالي وفرص العمل، وعدم كفاية المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية، وزيادة تكاليف المعيشة والتضخم، والوضع الاقتصادي المتدهور، في زيادة حالات الخروج غير النظامي للاجئين والمهاجرين عن طريق البحر في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، شهدت حالة الخروج غير النظامي للاجئين والمهاجرين من الساحل الشمالي لمصر تغيرًا جذريًا، فإن عدد الأفراد الأجانب الذين ألقي القبض عليهم واحتجزوا لهذا السبب انخفض بدرجة كبيرة. وفي الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٧، ألقي القبض على ١٣٦ شخص، أي ٧٥٪ منهم في عام ٢٠١٨، من المتوقع أن يبقى حجم الهجرة غير النظامية من الساحل الشمالي مماثلًا لحجمها في عام ٢٠١٧.

ولا يزال تعزيز القدرات الوطنية لحماية الطفولة فضلًا عن الوقاية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي أولوية رئيسية لشركاء الحماية في مصر. وفي عام ٢٠١٧، تم تدعيم الاستجابة المشتركة بين الوكالات من خلال تحديد الأولويات الرئيسية واستعراض مسار الإحالات المبسط المشترك بين الوكالات. وقام الفريق العامل القطاعي الفرعي

المعني بالعنف الجنسي الذي تقوده المفوضية بوضع إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة بين الوكالات لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في عام ٢٠١٨، مما يضمن استجابة وإدارة جيدة للقضايا بين القطاعات في الوقت المناسب.

ومن خلال الفريق العامل الفرعي المعني بحماية الطفل الذي ترأسه المفوضية واليونيسيف، جرى تعزيز آليات التنسيق وإدارة الحالات استنادًا إلى إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة، ورسم الخرائط المكملة للخدمات، وكفلت مواءمة نهج ومعايير حماية الطفل فيما بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية. ويشكل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، من القرن الأفريقي على وجه الخصوص، واحدة من أكبر مجموعات الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين لديهم مخاوف تخص الحماية في مصر خلال السنوات الثلاث الماضية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، سجل عدد ٣,٦٩٥ طفل من الاطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم في المفوضية، منهم ٢,٦٨٦ من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن. وقد تم تحسين الوصول إلى إجراءات عالية الجودة لتحديد المصلحة الفضلى في الوقت المناسب لمعالجة الاحتياجات المتزايدة بحيث يستفيد أكثر من ٢,٥٠٠ طفل مباشرة من عملية تحديد المصلحة الفضلى خلال عام ٢٠١٧. ومن بين التدخلات الرئيسية الأخرى المساعدات النقدية للتخفيف من مخاطر الحماية وعمل معسكرات للمهارات الحياتية، والأنشطة الترفيهية. وفي موازاة ذلك، تم تطوير برامج لبناء القدرات لتعزيز مهارات ومعارف وممارسات الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية بحماية الطفل، مثل اللجان الوطنية لحماية الطفل والجمعيات المجتمعية المحلية في الإسكندرية ودمياط والقاهرة الكبرى.

وفي إطار رئاسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات، شكلت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات للأطفال غير المصحوبين بذويهم في مصر في أغسطس ٢٠١٧، في ضوء تزايد أعداد الوافدين الجدد من الأطفال غير المصحوبين بذويهم في مصر. وكان الهدف هو معالجة الثغرات القائمة في مجال الحماية لهذه الفئة الضعيفة من الأطفال وتحديد الدعم المنسق للمساعدة من جانب جميع الشركاء لضمان تقديم المساعدة في الوقت المناسب لجميع الأطفال الضعفاء غير المصحوبين وبهذه الطريقة يتم التخفيف من مخاطر حمايتهم. وقد أتمت فرقة العمل وضع خريطة للمساعدة المقدمة من جميع المنظمات غير الحكومية المسجلة، وكفلت في إطار الفريق العامل الفرعي المعني بحماية الطفل وضع خطة اتصال لضمان تعميم المعلومات المتعلقة بالخدمات المتاحة ونقاط الدخول على نطاق واسع في المجتمعات المحلية.

وقد تم تنفيذ أنشطة التوعية في المناطق الحضرية للاجئين من النساء والرجال والفتيان والفتيات وكذلك المجتمعات المضيفة المتأثرة من خلال قنوات مختلفة بما في ذلك من خلال اجتماعات مجتمعية منتظمة، وإنشاء مراكز مجتمعية، وخط الاتصال بمكتب المفوضية في مصر، والرسائل النصية القصيرة ووسائل الإعلام الاجتماعية. واستمرت مشاريع المجتمعات المحلية بهدف تعزيز القدرات الوطنية وتعزيز التعايش بين اللاجئين الذين يعيشون في المجتمع المحلي والمجتمعات المضيفة المتأثرة.

ويواصل شركاء الحماية تلبية احتياجات المتأثرين بالهجرة المختلطة وتحديد الحلول. وقد قامت المفوضية والشركاء بزيارة لمرافق الاحتجاز في الساحل الشمالي لتوفير الأغذية والمواد غير الغذائية، ومستلزمات النظافة، بالإضافة إلى الدعم الطبي والقانوني والنفسي الاجتماعي. وعقب الإفراج عن المحتجزين، يتم توفير الخدمات القانونية والاستشارية في القاهرة والإسكندرية والمحافظات الأخرى لهم. وقد سمح للمفوضية باستخدام ماسحات القزحية في مراكز الاحتجاز على الساحل الشمالي حيث ألقي القبض على الأفراد بسبب هجرتهم غير النظامية للتحقق من حالة تسجيل المفوضية على الفور وتسهيل الإفراج عنهم.

وبالإضافة إلى الاحتجاز المتعلق بالحوادث البحرية، تواصل المفوضية تلقي تقارير عن القبض على رعايا أجانب حاولوا عبور الحدود البرية من السلوم إلى ليبيا. ووفقًا للمعلومات الواردة، ألقي القبض على ٣٨٥ مواطن من الرعايا الأجانب خلال عام ٢٠١٧، منهم ٩٦٪ من مواطني البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأطلق سراح جميع الأشخاص المقبوض عليهم والمسجلين لدى المفوضية في مصر وسمح لهم بتنظيم إقامتهم. ولا يزال الوصول إلى مراكز الاحتجاز في السلوم ومطروح يشكل تحديًا، حيث ستواصل المفوضية دعواها في الحصول على معلومات عن الاعتقالات والمحتجزين في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالدخول غير النظامي، زاد عدد المعتقلين على الحدود الجنوبية زيادة طفيفة. وقد ألقي القبض على نحو ٤٠٠ أجنبي وتم احتجازهم في عام ٢٠١٧، ومعظمهم من السودانيين. وفي عام ٢٠١٨، لا يتوقع حدوث أي زيادة. وللأسف لا تتوفر للمفوضية إمكانية الوصول إلى مرافق الاحتجاز في المدن الواقعة على الحدود الجنوبية؛ ومع ذلك، ستواصل المفوضية دعواها للوصول إلى المحتجزين لتقييم حاجتهم إلى الحماية الدولية.

ولا تزال عملية إعادة التوطين أداة حماية لتلبية احتياجات الحماية للسكان في مصر. يواجه بعض اللاجئين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحديات في مجال الحماية في مصر، وخاصة للأسر التي تعيلها النساء والتي قد تواجه مخاطر إضافية على أساس النوع الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٧، قدمت المفوضية حالات تتعلق بـ ١,٣٩٥ لاجئًا أفريقيًا وعراقيًا ويمنيًا للنظر في إعادة توطينهم، وتقرر توطين ٩٩٧ لاجئًا منهم.

الاحتياجات ونقاط الضعف والمستهدفون

إن غالبية ملتمسي اللجوء واللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر لديهم احتياجات كبيرة في مجال الرعاية النفسية والاجتماعية والحماية والمساعدة في سبل كسب الرزق. ويواصل الشركاء في هذه الخطة الدعوة إلى تحقيق الإنصاف لجميع اللاجئين في مصر، ومع ذلك لا يزال هناك تفاوت في التمويل المتاح للسوريين واللاجئين من جنسيات أخرى. وقد أثرت زيادة تكاليف المعيشة والتضخم والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وقيود التمويل على قدرة المفوضية والشركاء على تلبية الاحتياجات الأساسية لأعداد متزايدة من القادمين من القرن الأفريقي إلى مصر.

وتظل الأولوية للاستجابة لاحتياجات المستضعفين من الفتيات والفتيان من خلال مواصلة الخدمات المستهدفة لجميع الأطفال المعرضين للخطر. وتتعدد المخاوف الخاصة بحماية الأطفال اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والعراقيين، واليمنيين، وتشمل تحديات الحماية المادية والقانونية. وموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وعدم الحصول

على التعليم الرسمي المستدام لبعض الجنسيات؛ وفرص كسب الرزق المحدودة للمراهقين الذين سيبلغون ١٨ عامًا قريبًا؛ والرعاية الصحية المكلفة الثانوية والثالثية؛ والحواجز اللغوية لغير الناطقين باللغة العربية. ومما يزيد من حدة هذه المخاوف الافتقار إلى الدعم داخل مجتمعات اللاجئين أنفسهم، وفقدان الأمل في إمكانية العودة إلى بلدهم الأصلي، والتحديات الاقتصادية للبلد المضيف.

ويلزم زيادة تعزيز قدرة الشركاء في مجال حماية الطفل والنظم الوطنية لحماية الطفل من أجل معالجة استمرار وصول الأطفال اللاجئين من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وتدعو الحاجة إلى الإمعان في دراسة آثار الوضع الإنساني على المراهقين والشباب المتأثرين الذين يمثلون ١٨٪ من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية في مصر، وخطر اللجوء إلى آليات التكيف السلبية.

وقد واجه الأطفال اللاجئون الأفارقة والعراقيون واليمنيون قيودًا كبيرة بسبب الموارد المحدودة، وعلى مر السنين، أصبحت التحديات أكثر تعقيدًا وعمقاً، مما يتطلب مزيدًا من الاستثمار. ويلزم تخصيص موارد كافية لخدمات حماية الطفل المجتمعية للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز الدعم المجتمعي والأسري وتيسير الحصول على الخدمات المتخصصة. وستوضع مبادرات مستهدفة للاستجابة للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات ولتعزيز تمكينهن وحمايتهن.

ولا يزال بعض ملتمسي اللجوء واللاجئين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى محتجزين بسبب دخولهم أو محاولتهم مغادرة مصر بطريقة غير نظامية. وهناك حاجة مستمرة إلى تقديم المساعدة الطارئة والإنسانية إلى الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بسبب مغادرتهم أو دخولهم بصورة غير شرعية، بمن فيهم الأطفال، فضلاً عن تقديم خدمات قانونية وخدمات استشارية لدى الإفراج عنهم من جانب شركاء الحماية. وسيظل التركيز منصبًا على دعم القدرات الحكومية القائمة على المستويين المركزي والمحلي لمعالجة الحركات غير النظامية واحتياجات الحماية لأشد الفئات ضعفاً بمن فيهم أولئك الذين يفرون من الاضطهاد.

الاتجاهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

وتتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع الحماية:

١- الوصول إلى إجراءات اللجوء، وتحديد الحلول، بما في ذلك إعادة التوطين والعودة الطوعية، كلما كان ذلك ممكناً.

٢- تعزيز آليات الحماية والتمكين والتوعية المجتمعية، بهدف تعزيز الإدارة الذاتية والعلاقات المتناغمة بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، وتحديد ومعالجة احتياجات أشد الفئات ضعفًا، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣- تعزيز نظام حماية الطفل، وضمان الوصول المنصف للأطفال والمراهقين والشباب إلى التدخلات اللازمة لحمايتهم، ولا سيما للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

٤- تقليل مخاطر وعواقب العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وتعزيز الوصول إلى الخدمات الجيدة.

وستدعم الوكالات الإنسانية الشريكة الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة المصرية للحفاظ على إمكانية الوصول إلى إجراءات اللجوء وحيز الحماية. وستستمر جهود المفوضية في دعواها حول مبدأ عدم الإعادة القسرية وفرص الوصول إلى إجراءات اللجوء، كما ستدعم المفوضية تنفيذ تمديد صلاحية تصاريح الإقامة الممنوحة لملتمسي اللجوء واللاجئين من ستة أشهر إلى سنة واحدة، فضلًا عن التحول إلى اللامركزية في إجراءات طلب الإقامة. وسيظل الحصول على التعليم العام والجيد وتسجيل المواليد أيضًا من الأولويات الرئيسية. وستواصل المفوضية وشركاؤها تسهيل إجراءات خروج اللاجئين المغادرين من مصر لإعادة التوطين أو غير ذلك من الإجراءات الشرعية.

وفي عام ٢٠١٨، ستواصل المفوضية تسجيل وتوثيق جميع اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يقصدون مكاتبها في القاهرة والإسكندرية. وتشكل القياسات الحيوية عنصرًا أساسيًا في عملية التسجيل التي تسهم في نزاهة إجراءات المفوضية. وتستخدم المفوضية التسجيل المحدث بانتظام كأداة للحماية، مما يتيح تحديد احتياجات الحماية على نحو أفضل وتعزيز استهداف المساعدة والخدمات المتخصصة لأكثر اللاجئين ضعفًا. وزادت المفوضية من كفاءة منهجيتها في مجال معالجة تحديد وضع اللاجئ في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وعملت في عام ٢٠١٦ على دمج خطوات تسجيله وإجراءاته من أجل تخفيض الإطار الزمني لمعالجة عدد متزايد من طلبات اللجوء. ونتيجة لذلك، وفي نهاية عام ٢٠١٧، تتم معالجة كافة المجموعات الرئيسية[٤] باستثناء اليمنية والإريترية من المتقدمين بموجب هذا الإجراء المدمج. ويستلزم هذا التغيير الإجرائي زيادة كبيرة في عدد الموظفين في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨ لضمان المعالجة المتوازية للحالات المسجلة مسبقاً والحالات المسجلة حديثًا على حد سواء،

سيستمر التنسيق الوثيق مع السلطات الحكومية ودعمها، ولا سيما وزارة الخارجية والصحة والسكان والتعليم، إلى جانب الدعم المقدم إلى الشبكات داخل المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين، من أجل زيادة فاعلية الدعوة من أجل تحقيق أفضل مستوى من الجودة والوصول المتساوي إلى الحقوق والخدمات للاجئين من جنوب الصحراء الكبرى، والعراقيين، واليمنيين. وسيظل تعزيز القدرات الوطنية على إصدار الوثائق المدنية وتيسير وصول اللاجئين المقيمين في المناطق النائية إلى الإقامة من الأولويات أيضًا.

وفي ظل قيادة المفوضية، يواصل الشركاء في مجال الحماية بالمثل تقديم الدعم التقني والمادي للحكومة من أجل اعتماد سياسات إدارة اللجوء والهجرة التي توفر استجابات شاملة وتعاونية وموجهة نحو إيجاد الحلول للمتضررين من الهجرة غير النظامية، وتحديد من هم بحاجة إلى الحماية الدولية وضمان وصولهم إلى إجراءات اللجوء وآليات المساعدة المناسبة. ويواصل الشركاء أيضًا مساعدة السلطات على تلبية احتياجات المتأثرين من الحركات غير النظامية، بما في ذلك توفير المواد غير الغذائية، فضلاً عن تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والطبية والنفسية الاجتماعية للأشخاص المحتجزين، مع إيجاد بدائل لاحتجاز هؤلاء الفارين من الاضطهاد والفئات الضعيفة الأخرى، ولا سيما الأطفال والنساء.

ويظل رصد الحماية وتقديم المشورة القانونية وتنسيق وصول المساعدات الإنسانية والمساعدة إلى المحتجزين أولوية بالنسبة للمفوضية فضلاً عن

[٤] يخضع السوريون لمقابلة تحديد الوضع فقط بهدف المضي قدما في عملية إعادة التوطين.

تدريب موظفي إنفاذ القانون والهجرة على حماية اللاجئين الدوليين والإنقاذ في البحر وحالات الاتجار بالبشر والتهريب والهجرة المختلطة.

ويبقى دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة من الأولويات التي تشمل تعاونًا وثيقًا مع المجلس القومي للمرأة والشركاء الآخرين ذوي الصلة. وسيتم تعزيز مبادرات الوقاية المبتكرة وخدمات الاستجابة المنسقة في عام ٢٠١٨، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الحكومية وغير الحكومية للوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها، ودعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة مع تعزيز السياسات والآليات الوطنية أيضاً

وللاستجابة للاحتياجات الخاصة بالأطفال اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراقيين واليمنيين وذويهم، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين من ملتمسي اللجوء، والأطفال المعرضين للخطر، يواصل شركاء الحماية القيام بدور حيوي في تنسيق جهود أصحاب المصلحة لتوفير إمكانية الوصول إلى توفير خدمات عالية الجودة لحماية الأطفال لجميع الأطفال والمراهقين والشباب ومقدمي الرعاية المتأثرين بالتهجير القسري. هذا بالإضافة إلى دعم استجابة كلية وشاملة ومستدامة لتلبية احتياجاتهم ومنع آليات المواجهة الضارة. يبقى التركيز على تحديد الحالات وإحالتها في الوقت المناسب، بما في ذلك تقييم الفائدة الأفضل وتحديد المصلحة الفضلى. ستشمل المجالات الأخرى ذات الأولوية مبادرات دعم القدرات، وتعزيز ترتيبات الرعاية البديلة بالتنسيق مع المجتمعات المحلية والسلطات، وتوفير الخدمات المتخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والتدخلات النقدية، وتوفير خدمات مجتمعية لحماية الطفل، والدعم النفسي الاجتماعي المتخصص، بما في ذلك المهارات الحياتية وبرامج الأبوة الإيجابية. وبتنفيذ النهج القائم على المجتمع المحلي، سيواصل شركاء الحماية زيادة المشاركة مع مختلف مجتمعات اللاجئين من أجل تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على الإدارة الذاتية. وعلى نحو ما بدأته المفوضية في السنوات الثلاث الماضية، سيتم استكمال التدريب والدعم المادي والتقني للمبادرات المجتمعية. ولا تزال أنشطة التوعية المجتمعية، بما في ذلك الاجتماعات المجتمعية ونشر المعلومات عن الخدمات المقدمة إلى اللاجئين، فضلاً عن الحوار مع المجتمعات المحلية بشأن شواغلها المتعلقة بالحماية وكيفية حلها، هدفا رئيسيًا، فضلاً عن تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمستضيفين المتأثرين ضمن المجتمع. وستستمر المفوضية في قيادة هذه الجهود طوال عام ٢٠١٨.

يواصل اللاجئون الاستفادة من التخطيط المتعدد السنوات وتحديد الأولويات للاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين كأداة للحماية. ومن المتوقع أن يتم تقديم عدد ٣ آلاف حالة لجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن للنظر في أمر إعادة توطينهم في عام ٢٠١٨.

استجابة الحماية المخططة

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (١): **حق الحصول على اللجوء، وتحديد الحلول، بما في ذلك إعادة التوطين والعودة الطوعية، كلما كان ذلك ممكناً.**	١.١ تم تحسين الوصول إلى حق اللجوء، وتخفيض خطر الطرد، والحفاظ على مجال الحماية، واحترام الحقوق الأساسية	ويتم تقديم المساعدة القانونية وغيرها (المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية والمواد غير الغذائية والمشورة النفسية والاجتماعية والاستجابة لحالات الطوارئ أو المأوى) لعدد ٢٧٠٠ ملتمس لجوء ولاجئ من الذين تم اعتراضهم في حركات الهجرة المختلطة.
		يتلقى عدد ٩٠٠ لاجئ وملتمس لجوء والأشخاص الذين تم اعتراضهم في حركات الهجرة المختلطة، مجموعة مساعدات أولية في مراكز الاحتجاز
		يخضع ١٤,٠٠٠ ملتمس لجوء لإجراءات تحديد وضع اللاجئ
		تدريب ٥ من أفراد المجتمع لتقييم أوجه الضعف لدى الأفراد الذين تم اعتراضهم خلال حركات الهجرة المختلطة ووضعوا ضمن الاحتجاز
	٢.١ تحسين جودة التسجيل والطلبات وطريقة الاحتفاظ بها	٩٤,٥٠٠ من اللاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين مع مفوضية شؤون اللاجئين، والتي تتوفر بياناتهم مصنفة بحسب العمر والمكان بما في ذلك فحص قزحية العين.
		دعم ١,٥٠٠ شخص ضعيف موقوف في حركات الهجرة المختلطة بتنسيق مع المفوضية
	٣.١ تحديد حلول إعادة التوطين والحماية	٣,٠٠٠ من اللاجئين المتقدمين لإعادة التوطين أو اللجوء الإنساني في بلدان أخرى

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (٢): **تعزيز آليات التوعية ومشاركة المجتمع المحلي، بهدف تعزيز التعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وكذلك تحديد وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفًا، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.**	١.٢ زيادة تحديد خدمات الحماية، بما في ذلك الدعم النفسي للاجئين الأكثر ضعفًا من خلال تعزيز الهياكل المجتمعية	١٥,٧٠٠ فرد استطاعوا الحصول على خدمات الحماية ١,٥٥٠ من المتطوعين ومسؤولي التعبئة المجتمعية الذين تم تدريبهم على تحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ونشر المعلومات ٢٥ تقييم تشاركي، وعمليات رسم خرائط مجتمعية
	٢.٢ تعزيز الاتصالات مع المجتمعات المحلية ودعم الاتصالات بين اللاجئين والسكان المضيفين والمجتمع الإنساني	٨,٠٠٠ من الأشخاص المستفيدين من أنشطة التوعية والدورات المعلوماتية
	٣.٢ تحسين التماسك الاجتماعي، والعلاقة المتبادلة والتعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة	٣٠ مجموعة مجتمعية مدعومة لتطبيق تدخلات الحماية المستندة إلى المجتمع المحلي والاستجابة لاحتياجات الأشخاص الضعفاء في مجتمعاتهم مشاركة ١,٤٠٠ شخص ضمن الأنشطة التي تعزز إدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (٣): **تعزيز نظام حماية الطفل، وضمان الوصول المنصف للأطفال والمراهقين والشباب إلى التدخلات اللازمة لحمايتهم، ولا سيما للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم.**	١.٣ زيادة وتنشيط قدرة النظم والآليات الوطنية والمحلية للاستجابة لاحتياجات اللاجئين وأطفال المجتمع المضيف	تعزيز عدد ١٢٣ مرفق عام وهيئة حكومية تدريب ١,٣٠٠ موظف حكومي وموظف ضمن المنظمات المعنية بحماية الطفل ٧,٠٠٠ من الأطفال والمراهقين والشباب والآباء والأمهات من المجتمع المضيف ممن يحصلون على خدمات حماية الطفل
	٢.٣ تتوفر خدمات حماية الأطفال المتخصصة للأطفال والمراهقين والشباب وبالأخص الأطفال غير المصحوبين من ملتمسي اللجوء	١,٩٤٠ من الأطفال والمراهقين والشباب المستفيدين من إدارة القضايا المتعددة القطاعات ٢,٩٠٠ من الأطفال والمراهقين والشباب ممن يتلقون تمويل نقدي ٣٥٠ من الأطفال والمراهقين والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك ذوي الإعاقة يستفيدون من دعم حماية الأطفال المتخصصة
	٣.٣ يستطيع كل من الأطفال والمراهقون، والشباب والآباء والأمهات الوصول إلى هيئات حماية الطفل في المجتمعات المحلية، والحصول على الدعم النفسي والاجتماعي والوصول إلى المهارات الحياتية	٥,٧٠٠ طفل ومراهق وشاب مشارك في برامج الهيكلة والاستدامة والمهارات الحياتية وبرامج حماية الطفل ١,٦٥٠ من النساء والرجال المشاركين في برامج الأبوة الإيجابية ٨,٥٠٠ من الأطفال والمراهقين والشباب المشاركين في الأنشطة المجتمعية الخاصة بحماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (٤): **الحد من مخاطر وآثار العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات عالية الجودة.**	١.٤ ارتفاع القدرة على وصول اللاجئين والأكثر ضعفًا بين السكان إلى خدمات عالية الجودة فيما يخص العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والحفاظ على السرية والأمان التام بما يلائم السن والجنس والتنوع	١,٠١٠ من الناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي ممن يتلقون خدمات متعددة القطاعات (على الأقل أحد القطاعات الآتية: القانونية أو الطبية أو النفسية أو الاستجابة للطوارئ أو مأوى الطوارئ)
	٢.٤ تخفيف مخاطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والحد منه من خلال المبادرات المجتمعية	٩,١٥٠ من الأشخاص الذين تم التوصل إليهم من خلال الأنشطة المجتمعية حول العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له.
	٣.٤ تقوية قدرة الخدمات الحكومية وغير الحكومية في جميع القطاعات لمنع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بفاعلية والاستجابة لحالات حدوثه	١٨٠ من الخدمات الحكومية وغير الحكومية التي تتلقى الدعم في جميع القطاعات ٢٢٠ من مقدمي الخدمات الصحية المدربين على البروتوكول الطبي الخاص بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي
	٤.٤ تعزيز السياسات الوطنية والآليات لمعالجة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بالتماشي مع المعايير الدولية	تدريب ٥٠ من مقدمي الخدمات على قوانين الدولة وأنظمتها التي تستجيب للناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والخدمات ذات الصلة
	٥.٤ إيجاد فرص للتمكين وحصول المجتمعات المحلية المعرضة للخطر من خلال زيادة الوعي حول التشريعات الوطنية الخاصة بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وممارساته والخدمات القائمة ومنافذها	١٠,٥٧٠ من الأشخاص المعرضين لخطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي يستفيدون من فرص التمكين

المتطلبات المالية

الوكالة / المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٨
المنظمة الدولية للهجرة	٢٤١,٣٠٠
منظمة أنقذوا الأطفال	٦٠٨,٥٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١,٥٥٥,٥٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٤,٨٢٨,٣٩٣
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	٢,٣٣٠,٠٠٠
الإجمالي	**٩,٥٦٣,٦٩٣**

قطاع التعليم

إن الشركاء العاملين في قطاع التعليم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS)، وهيئة إنقاذ الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الشباب والرياضة، ومجالس المدارس والجامعات. وتشترك المفوضية واليونيسيف في رئاسة مجموعة العمل الخاصة بالتعليم

الوضع الراهن

تستضيف مصر عددًا كبيرًا من اللاجئين الشباب الذين يحتاجون إلى خدمات التعليم الكافي على جميع المستويات. شهد غالبية اللاجئين في مصر اضطرابات كبيرة فيما يخص متابعة التعليم في بلدانهم الأصلية وكذلك أثناء انتقالهم إلى مصر لاحقًا. كثير من الأطفال والشباب اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين هم من غير المسجلين في مدارس مصر بسبب عوامل متعددة. وقد ترك بعضهم المدرسة قبل مجيئهم إلى مصر، بينما تخلف آخرون عن دراستهم بعد فترات طويلة من الغياب بسبب انعدام الأمن أو إغلاق مدارسهم أو تشريدهم في بلدهم الأصلي. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني الكثيرون من ضعف الدعم المتوفر في مجال التعليم داخل المنزل وقلة فرص الحصول على التعليم التعويضي.

وفي مصر، تعتبر القيود الاقتصادية من بين العوامل المساهمة في ترب بعض الطلاب اللاجئين وملتمسي اللجوء من التعليم. وغالبًا ما يضطرون إلى دخول سوق العمل لإعالة أنفسهم والإسهام في تغطية الاحتياجات الأساسية لأسرهم. وعلى الرغم من حالة الفقر العام الذي يعاني منه اللاجئون، فإن العديد من الأسر تحاول إيجاد فرص تعليمية لأطفالهم في سن الدراسة.

يحصل اللاجئون السوريون والسودانيون على التعليم العام الممنوح لهم من قبل وزارة التربية والتعليم. غير أن جنسيات أخرى مثل العراقيين واليمنيين واللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال غير قادرة على تسجيل أطفالها في المدارس العامة بسبب الحواجز القانونية المتصلة بالإطار القانوني فيما يتعلق بتحفظ مصر على اتفاقية جنيف للاجئين لعام ١٩٥١ بشأن وصول اللاجئين إلى التعليم العام. وتعمل المفوضية عن كثب مع وزير التعليم لتيسير وصول جميع الطلاب اللاجئين إلى المدارس العامة. الحكومة المصرية شريك في خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويهدف شركاء التعليم إلى الإسهام بشكل خاص في تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحصول على التعليم الشامل للجميع.

في الوقت نفسه، يواجه اللاجئون المسجلون في المدارس العامة نفس الصعوبات التي يواجهها الأطفال المصريون، مثل الاكتظاظ في الصفوف الدراسية، ونقص المواد التعليمية، ونوعية التعليم، والاعتماد على الدروس الخصوصية للتعويض عن الثغرات في نظام التعليم. كما يواجه العديد من الأطفال اللاجئين صعوبات في التكيف مع اللهجة والمناهج المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش الكثير من اللاجئين بعيدًا عن المدارس التي يحضرونها؛ فعليهم أن يغادروا في وقت مبكر جدًا من الصباح وأن يأخذوا أكثر من وسيلة نقل عام للوصول إلى أقرب مدرسة. وهذا يخلق أعباء مالية إضافية، ويزيد من مخاطر الحماية ويؤثر على الالتحاق بالمدارس.

توفر وزارة التعليم إمكانية التقدم للامتحان النهائي بالنسبة لأولئك المسجلين في المدارس الحكومية المصرية، إلا أن عملية التسجيل تشكل تحديًا للاجئين حيث أنها تتطلب تصاريح إقامة وتقديم المستندات ومختلف إثباتات الهوية الأخرى. ونتيجة لذلك، لا يستطيع العديد من الأطفال السودانيين وغيرهم من اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التقدم إلى ما بعد التعليم الابتدائي مما يعرقل طريقهم إلى التعليم العالي.

وبدأ ما مجموعه ٧٠ مدرسة مجتمعية للاجئين السودانيين خلال العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ بتوفير التعليم لما يقرب من ١٣ ٠٠٠ من الفتيان والفتيات اللاجئين. واستضافت ٢٦ مدرسة من هذه المدارس ما يقرب من ٨٠٪ من الطلاب الذين في سن الالتحاق بالمدارس من اللاجئين وملتمسي اللجوء. وقد دعمت المفوضية هذه المدارس لما يقرب من ١٥ عامًا، بما في ذلك طباعة الكتب الخاصة بالمناهج، وتوفير منح التعليم للأطفال، وبناء القدرات لموظفي التعليم والإدارة، فضلاً عن المساعدة المالية السنوية لعدد مختار من المدارس لمساعدتهم على دفع الإيجار وتغطية النفقات المرتبطة.

وتتبع مدارس مجتمع اللاجئين التي أنشأتها الطوائف ذات الطابع الديني المناهج الوطنية السودانية، وبعضها يقدم دروسا في اللغة الإنجليزية. غير أن هذه المدارس تواجه مشاكل مماثلة في المدارس العامة من حيث الاكتظاظ. ولا يستطيع الأطفال السودانيون الذين يلتحقون بمدارس المجتمع المحلي، في معظم الحالات، الحصول على شهادات تعترف بها الحكومة المصرية أو السودانية. فقط الذين يتقدمون للامتحانات الوطنية السودانية وينجحون في الامتحانات النهائية (٤٩٪ من الطلاب)، يمكن أن ينتسبوا للجامعات الحكومية في مصر، وأقل من نصفهم يذهبون في وقت لاحق إلى الجامعات في مصر.

وفي أكتوبر ٢٠١٦، اجتمع المفوض السامي للمفوضية مع وزير التربية المصري للدعوة إلى إشراك جميع اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين في نظام المدارس الحكومية المصرية. وفي عام ٢٠١٧، واصلت المفوضية

دعوتها في هذا الصدد مع رد إيجابي من وزارة التعليم. وعززت المفوضية أيضًا عملية بناء القدرامن خلال توفير أنظمة فصول ذكية لدعم وزارة التعليم في تحسين نوعية التعليم المقدم في المدارس الحكومية المستهدفة.

ويقوم شركاء التعليم تحديد المدارس الحكومية في الأحياء ذات التركيزات العالية للاجئين بحثا عن إمكانية تعزيز القدرات ومساعدة الحكومة في بناء فصول دراسية أو مدارس إضافية.

الاحتياجات ونقاط الضعف والمستهدفون

أكثر من ٢٣,٦٠٠ طفل أفريقي من جنوب الصحراء الكبرى ومن العراقيين واليمنيين في سن ٥ – ١٧ سنة وما يقرب من ربعهم لم يلتحقوا أبدا بالمدرسة. ويشمل ذلك ٣٩٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٦ سنوات؛ ١٣٪ تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٢ سنة؛ و٢٣٪ أعمارهم بين ١٣–١٧ سنة. وعلى الرغم من رغبة الأسر عادة في توفير فرص تعليمية للأطفال، يواجه الكثيرون صعوبات يومية في تلبية احتياجاتهم الأساسية. وغالبًا ما لا يتمكنون من دفع ثمن الكتب والأدوات المدرسية والزي الرسمي والنقل إلى المدرسة.

وتعتبر الأسر اللاجئة الأفريقية التي لديها أطفال في سن المدرسة من أكثر اللاجئين ضعفًا في مصر. وتعيش الأغلبية في مناطق مكتظة بالسكان في القاهرة وحولها، حيث تتوفر أماكن إقامة بأسعار معقولة للإيجار. وغالباً ما تفتقر هذه المواقع إلى فرص التعليم المجدية وتحد من فرص عمل الوالدين ضمن المنطقة أو في وظائف أخرى من شأنها أن تسمح لهم برعاية أطفالهم بعد المدرسة.

في حين تلتزم حكومة مصر بتحقيق مبدأ استفادة الجميع ببرنامج التغذية المدرسية، منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ ، يعضض برنامج الأغذية العالمي الجهود الوطنية من خلال برنامج للتغذية المدرسية في المدارس الابتدائية الحكومية في المحافظات التي يقيم فيها معظم اللاجئين. ومع ذلك، حتى الآن، بينما يستفيد ٣٠٠,٠٠٠ طفل مصري وسوري لاجئ في ٣٢٠ مدرسة ابتدائية عامة من برنامج التغذية هذا، إلا أن الطلاب الأفارقة جنوب الصحراء، واليمنيين، والعراقيين لا يستفيدون منه. وفي الوقت نفسه، كشفت نتائج دراسة التغذية للأطفال والنساء في سن الانجاب الأفارقة والعراقيين التي أجرتها المفوضية عن أن معدل سوء التغذية العالمي الحاد يبلغ ٧ في المائة ، ومعدل التقزم يبلغ بنسبة ٥ في المائة للأطفال والمراهقين بين ٥ سنوات و١٩ سنة. ولذلك تظل الاحتياجات الغذائية لهذه الفئة السكانية عالية.

ومن بين الأطفال الأكثر ضعفًا في سن الدراسة حوالي ١٥٠ فتى وفتاة من ذوي الاحتياجات الخاصة وأكثر من ٢,٦٠٠ من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم. وكثيرًا ما يعاني الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب غير المصحوبين الذين لا يحضرون برامج تعليمية بدوام كامل من تأثيرات هائلة على حياتهم. فهم يفتقرون إلى الفرص للتفاعل مع الشباب الآخرين، وبالتالي فإن العديد منهم لا يتمتعون بهياكل الدعم والمهارات الحياتية التي تساعدهم، بمجرد بلوغهم سن الرشد، على العيش بشكل مستقل وتأمين وظيفة. وفي المقابل، غالبًا ما يبني الأطفال غير المصحوبين بذويهم في المدارس شبكات دعم من الأصدقاء والمعلمين والإداريين يمكنهم الاعتماد عليها عندما يواجهون مشاكل. وكان العديد من القصر غير المصحوبين بذويهم خارج المدرسة لسنوات قبل أن تتاح لهم فرصة الالتحاق بالتعليم مرة أخرى، كما أنهم قد يسجلون أحيانًا في صفوف لا تتناسب مع أعمارهم.

وتعتبر مستويات التسرب من التعليم مرتفعة عندما يتعلق الأمر بالمدرسة الثانوية، والفرص المتاحة للحصول على التدريب التقني والمهني، فضلاً عن التعليم العالي للاجئين وملتمسي اللجوء الذين لا يستطيعون الوصول إليه ممن هم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن. وهذا يعني أن قدرات اللاجئين الشباب غالبًا ما تكون مهملة أو غير مكتشفة، الأمر الذي يحد بدوره من فرص كسب الرزق وإيجاد حلول طويلة الأمد.

[٥] مسح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعنوان "الوصول إلى التعليم بين أطفال اللاجئين الذين يعيشون في مصر، ٢٠١٧"، باستخدام بيانات سبتمبر ٢٠١٧.

الاتجاه الاستراتيجي وخطة الاستجابة

وقد حدد الشركاء في قطاع التعليم الأهداف الرئيسية التالية:

١- زيادة فرص الحصول على التعليم للاجئين وملتمسي اللجوء من خلال تعميمها في نظام المدارس العامة.

٢- تحسين جودة التعليم في المدارس التي يحضرها اللاجئون وملتمسو اللجوء.

سيدعم شركاء قطاع التعليم في مصر إدماج اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين في نظام المدارس العامة والخاصة، بالتعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم، ومجالس المدارس (جمعية الآباء والمعلمين). وسيتحقق ذلك من خلال تعزيز المدارس العامة في المناطق ذات التركيزات العالية للاجئين. وسيوفر شركاء التعليم برنامجاً شاملاً للمعلمين العاملين مع الطلاب اللاجئين مع التركيز على الدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز قدرات المعلمين والجوانب التربوية للتعليم. وفي الوقت نفسه، سيتم دعم الطلاب اللاجئين ليتم إدماجهم بشكل كامل في المدارس العامة من خلال وصل وتسريع برامج التعلم والتخلص من الفجوات

وفي عام ٢٠١٨، تهدف المفوضية إلى إدم ما يقرب من ١٣,٥٠٠ طفل لاجئ في سن الدراسة في المدارس الحكومية المصرية. أكثر من ٨,٠٠٠ من الأطفال المستهدفين هم لاجئون سودانيون وملتمسو لجوء، ممن تم منحهم حق الوصول إلى المدارس العامة، وحوالي ٥,٥٠٠ طفل لاجئ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وكخطوة أولى، ستقوم المفوضية واليونيسيف وهيئة إنقاذ الطفولة وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم بإجراء تقييم شامل للاحتياجات للمدارس الحكومية في المناطق ذات الكثافة العالية للأطفال الأفارقة والعراقيين واللاجئين اليمنيين. وستحدد نتائج هذا التقييم القدرة الاستيعابية للمدارس وحاجتها إلى توفير مساحة إضافية وتدريب الموظفين. وسيساعد ذلك شركاء التعليم على وضع خطة واضحة للتنفيذ وتزويد الأسر اللاجئة بمعلومات دقيقة عن التحاق أطفالهم.

سيحتاج الأطفال اللاجئون المستهدفون إلى الدعم قبل تسجيلهم في المدارس الحكومية لضمان انتقال ناجح وتقليل مخاطر التهرب من التعليم. وسيتم تقديم هذا الدعم من خلال برنامج شامل لسد الفجوات والثغرات. وسيشمل أيضا دروسًا مكثفة للغات (خاصة لغير الناطقين باللغة العربية / الإنجليزية)، ودعم الدراسة لمساعدة الأطفال على فهم المناهج الدراسية المصرية والوصول إليها بشكل أفضل.

وستستمر أيضًا أسر الفتيان والفتيات والشباب الأفارقة والعراقيين واليمنيين في الحصول على منح التعليم عند الالتحاق والحضور المنتظم. وستساهم المنحة في الرسوم المدرسية والزي الرسمي والكتب والأدوات المدرسية والنقل. وتوزع منحة التعليم وفقًا لنوع المدرسة ودرجة الطالب. وسيتم تحديد الأطفال الضعفاء وغير الملتحقين بالمدارس، وسيتم دعم ذوي الاحتياجات الإضافية من خلال المساعدة الخاصة. كما سيتم توفير فصول لتعليم القراءة والكتابة والحساب لدى الأسر الأفريقية لمساعدتها في التعلم مدى الحياة.

قد يواجه الأطفال بيئات صعبة في المدارس الحكومية المصرية، بما في ذلك التمييز والتحرش بأشكال مختلفة. وقد يعانون أيضًا في التعامل مع الانتقال من البيئة المألوفة في المدارس المجتمعية حيث يحصلون على التعليم باللغة الأم من قبل المعلمين من نفس الخلفية والعرق. وسيسعى شركاء التعليم بنشاط إلى الحصول على الدعم من مسؤولي وزارة التعليم، على الصعيدين المحلي والمركزي، لضمان حماية الأطفال على نحو سليم والحصول على الدعم المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل الشركاء العاملون في مجال حماية الطفل عن كثب مع هؤلاء الأطفال لضمان تلبية احتياجاتهم المختلفة في الوقت المناسب والوفاء بها على نحو سليم.

وسيدعم الشركاء أيضًا نموذجاً للإصلاح القائم على المدرسة، يمكن أصحاب المصلحة مثل الطلاب والمعلمين والآباء من التعبير عن شواغلهم والمساهمة في تحسين عملية التعليم. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التحاق الأطفال اللاجئين بالتعليم النظامي واستبقائهم فيها.

وسيوفر شركاء التعليم خدمة تعليمية شاملة للفتيان والفتيات اللاجئين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، من خلال برامج تعليمية مصممة خصيصًا، من أجل زيادة قدرتهم على الحماية إلى أقصى حد وتمكينهم من أن يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم المحلية. كما سيقوم الشركاء بتوسيع برامج التدريب المهني للشباب والمراهقين والسعي إلى تعميق التعاون مع الحكومات للحصول على فرص التعليم العالي.

ويعمل شركاء قطاع التعليم بشكل وثيق مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك حماية الأطفال، والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والصحة العامة وسبل كسب الرزق حيث يتم جعل التعليم نقطة البدء لتقديم الخدمات المتعلقة بالحماية. وسيتم توسيع برنامج التدريب على الصحة والسلامة الذي ينفذه الهلال الأحمر المصري الذي يستهدف الأطفال وأولياء أمورهم ومعلميهم في المجتمع والمدارس العامة

للوصول إلى المزيد من الأطفال الأفارقة والعراقيين واليمنيين اللاجئين وتمكينهم.

وتعمل الوكالات الخاصة بقطاع التعليم بالشراكة مع وزارة التعليم لتحقيق الهدف المحدد لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلق بالتعليم الشامل والمنصف للجميع. وسيتحقق ذلك من خلال الأنشطة الرامية إلى تعزيز إدماج الطلاب اللاجئين في المدارس العامة، فضلًا عن بناء القدرات لمدارس وزارة التعليم والموظفين العاملين مع الأطفال اللاجئين في سن الدراسة.بتوسيع برامج التدريب المهني للشباب والمراهقين والسعي إلى تعميق التعاون مع الحكومات للحصول على فرص التعليم العالي.

وسوف يعضض برنامج الأغذية العالمي البرنامج الوطني للوجبات المدرسية مع التركيزعلى ضمان وصول الفئات المستضعفة من اللاجئين وطالبي اللجوء وخاصة الإناث الأفارقة جنوب الصحراء والعراقيين واليمنيين للتعليم. ويخطط برنامج الأغذية العالمي لتقديم بسكويت محصن عالي الطاقة ومنتج محليًا إلى ١٥٠٠٠ طالب بصفة يومية.

ويشجع برنامج الوجبات المدرسية الطلاب على التسجيل والحضور، ويعزز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. من الخطط له إجراء تدخلات تكميلية لتحسين تغذية أطفال المدارس من خلال تدريب المعلمين وإثراء جهود التوعية الغذائية. كذلك، سيدعم البرنامج الشركاء الحكوميين لتعزيز قدرة النظم التقنية في الجهود الرامية إلى تحسين البرنامج الوطني للوجبات المدرسية. ومن المتوقع أن تساهم هذه التدخلات في دعم مبادرة «لا لضياع جيل» وضمان حصول الأطفال على الغذاء الكافي والمغذي أثناء دراستهم بالمدرسة.

ويقوم شركاء قطاع التعليم بالتنسيق لفعاليات من خلال مجموعات العمل الخاصة بالتعليم ويعمل بشكل وثيق مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك حماية الأطفال، والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والصحة العامة وسبل كسب الرزق حيث يتم جعل التعليم نقطة البدء لتقديم الخدمات المتعلقة بالحماية. وسيتم توسيع برنامج التدريب على الصحة والسلامة الذي ينفذه الهلال الأحمر المصري الذي يستهدف الأطفال وأولياء أمورهم ومعلميهم في المجتمع والمدارس العامة للوصول إلى المزيد من الأطفال الأفارقة والعراقيين واليمنيين اللاجئين وتمكينهم.

وتعمل الوكالات الخاصة بقطاع التعليم بالشراكة مع وزارة التعليم لتحقيق الهدف المحدد لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلق بالتعليم الشامل والمنصف للجميع. وسيتحقق ذلك من خلال الأنشطة الرامية إلى تعزيز إدماج الطلاب اللاجئين في المدارس العامة، فضلًا عن بناء القدرات لمدارس وزارة التعليم والموظفين العاملين مع الأطفال اللاجئين في سن الدراسة.

الاستجابة لقطاع التعليم

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (١): **زيادة وصول الأطفال والشباب من اللاجئين وملتمسي اللجوء للتعليم من خلال التعميم في نظام المدارس العامة.**	١.١ وصول شامل محسّن إلى التعليم من قبل كلّ الأطفال، المراهقين والشباب	٤,١٠٠ طفل (٣–٥ سنوات، فتيات/فتيان) ممن سجّلوا في مراكز رعاية الطفولة المبكرة والتعليم والتعليم ما قبل الابتدائي ١٢,٥٠٠ طفل (٥–١٧ فتيان/فتيات) ممن تلقوا منحا تعليمية ٧٦٠ من الأطفال غير المصحوبين بذويهم من ملتمسي اللجوء (٦–١٧ سنة، فتيان/فتيات) ممن تلقوا منحا تعليمية دعم ١٥٠ طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة لتلقي التعليم ٣,٠٠٠ طفل يستفيد من برنامج التعويض
	٢.١ تحسين إمكانية الوصول إلى فرص التعليم العالي.	٣٤٨ من الشباب والمراهقين المستفيدين من المنح الدراسية في التعليم العالي
	٣.١ تحسين القدرة المادية للمدارس العامة والمجتمعية لاستضافة الأطفال اللاجئين وإنشاء صفوف تعويضية	إعادة تأهيل ١٠ مدارس حكومية لاستضافة الأطفال اللاجئين

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (٢): **تقوية قدرات نظام التعليم في المدارس التي يحضرها اللاجئون وملتمسو اللجوء.**	١.٢ توفير التدريب للجهات الفاعلة بالعملية التعليمية فيما يخص منهجيات محور الطفل ومنهجية الحماية والمنهجية التفاعلية	تدريب ٢٩٠ من العاملين بالتعليم (ذكور/اناث)
	٢.٢ شراء وتوزيع الكتب المدرسية، والمواد التعليمية والتعلم ولوازم المدرسية	٢٩٠ مدرس وعامل في مجال التعليم الذين تسلموا مصادر ومعدات تعليمية وكتيبات إرشاد وتوجيه ٢,٠٠٠ طالب (٣-١٧ سنة) ممن استلموا الكتب المدرسية والمواد التعليمية ١٣,٠٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، ذ/إ) ممن استلموا الكتب المدرسية
	٣.٢ استفادة الأطفال والشباب والمراهقين من التعليم الفني والتدريب المهني وتعليم المهارات الحياتية والأنشطة الترفيهية	٧٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، إ/ذ) ممن استفادوا من نشاطات مهارات الحياة في الأماكن الرسمية ١,٠٠٠ شاب (١٥-٢٤ سنة، إ/ذ) ممن استفادوا من أنشطة مهارات الحياة في الأماكن غير الرسمية ٣٠٠ من الشباب التحقوا بمعاهد التعليم الفني والتدريب المهني
	٤.٢ تحسين جمع البيانات المتعلقة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك تتبع الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة والتقييمات المدرسية	تنفيذ ١٠ برامج لتحسين عملية جمع البيانات تدريب ١٥٠ من الجهات الفاعلة في التعليم (ذ/إ) على السياسة، والتخطيط وجمع البيانات وتنسيق القطاع واستخدام الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ تم تقييم ٣,٠٠٠ طفل باستخدام الأدوات التعليمية المعززة (غير الرسمية)

المتطلبات المالية

الوكالة / المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٨
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	٩٩٣,٦٨٦
هيئة إنقاذ الطفولة	٦٢٥,٠٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٤,٧٤٤,٢٥٨
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٥٣٠,٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	٣٤٣,٣٧٠
الإجمالي	**٧,٢٣٦,٣١٤**

قطاع الصحة العامة

تعمل المفوضية مع الشركاء التالية أسماؤهم ضمن قطاع الصحة العامة: منظمة كاريتاس مصر، والمنظمة الدولية للهجرة، ووزارة الصحة والسكان، ومصر الملجأ، وهيئة إنقاذ الطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

الوضع الراهن

يذكر أن وزارة الصحة والسكان هي المسؤولة عن السياسة العامة الصحية والسكانية، فضلًا عن توفير خدمات الصحة العامة. وافق البرلمان المصري مؤخرًا على قانون لضمان التأمين الصحي الشامل، وسيجري بدء تنفيذه تدريجيًا.

وفي أكتوبر ٢٠١٦، وقعت المفوضية مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة والسكان، تم بموجبها توسيع نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة لتشمل جميع اللاجئين. وهذا يعني أن يتم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية الوقائية العامة لجميع اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر بمستويات مساوية للمصريين. وفي عيادات الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة والسكان، تقدم خدمات الرعاية الصحية الوقائية مجانًا، كما تسري رسوم استشارة رمزية على الاستشارات العلاجية

وفي يناير ٢٠١٧، أصدرت وزارة الصحة والسكان مذكرة إلى ١٥ مرفق للرعاية الصحية الأولية لضمان وصول اللاجئين وملتمسي اللجوء الأفارقة والعراقيين. أثناء إجراء تقييم تشاركي أجرى في فبراير عام ٢٠١٧، أظهر الناطقون بغير العربية بين أوساط اللاجئين محدودية الوعي لديهم حول العملية والإطار الزمني للاندماج في نظام الصحة العامة. وأعربوا أيضًا عن عدم اليقين بشأن المرافق التي سيتمكنون من الوصول إليها والخوف من التمييز المحتمل. ونتيجة لذلك، عمل الشركاء من قطاع الصحة طوال عام ٢٠١٧ لضمان إدماج سلس لهذه الفئات السكانية في نظام الصحة العامة. وخلال الفترة الانتقالية، واصل الشركاء من المنظمات غير الحكومية تقديم الخدمات للاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين وملتمسي اللجوء. ويزمع استطلاع آخر يخص الوصول إلى خدمات الصحة واستخدامها (HAUS) بداية عام ٢٠١٨، لتقييم النهوض بعملية تعميم مراعاة وتحديد ومعالجة أي عقبات.

وفي نوفمبر ٢٠١٧، أبلغ الشركاء من قطاع الصحة عن ٤٣,٩٢٨ استشارة للرعاية الصحية الأولية للنساء والفتيات والفتيان والرجال، بما في ذلك زيارات متابعة لأكثر من ١,٢٦٦ مريض مصاب بأمراض مزمنة و٢,٥٤٣ استشارة في مجال الصحة العقلية. حدثت مجموعة نقاش تصل إلى ٨,٢٧٢. كما تلقت ٨٣٠ امرأة منحًا نقدية لتغطية تكاليف العلاج داخل المستشفيات العامة، وتم تقديم الدعم لعدد ٧,٩١٦ حالة من خدمات الرعاية الثانوية والثالثية، بما في ذلك ٥٣٣ حالة طوارئ لإنقاذ الأرواح و١٢٠ حالة استشفاء نفسي.

بالنسبة للمصريين، ما يتراوح بين ٦٠ و٧٠٪ من تكاليف خدمات الإحالة إلى الرعاية الصحية الثانوية والثالثية هي نفقات شخصية[٦] ، وهو ما يعتبر عبئا باهظ التكلفة. وينطبق نفس الشيء على غير المصريين الذين لا يشملهم التأمين أو الدعم المدعوم من الدولة للمواطنين الفقراء غير المؤمن عليهم. وتدعم المفوضية توفير خدمات الرعاية الصحية الثانوية والأساسية المنقذة للحياة.

[٦] "الآثار الكارثية والمفقرة للإنفاق الصحي الشخصي: دليل جديد من مصر" أحمد شكري رشاد، مصباح فتحي شرف، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر ٢ فيليبس – جامعة ماربورغ، ماربورغ، ألمانيا.

الاحتياجات ونقاط الضعف والمستهدفون

يكون لدى اللاجئين الذين يصلون إلى مصر ممن يسعون إلى الحصول على الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية فهم وتوقعات مختلفة عن خدمات الرعاية الصحية، فضلًا عن تنوع أنماط الوصول والاستخدام وتشير نتائج الدراسة التي أجريت في نهاية عام ٢٠١٦ إلى أن ٣٩,٢٪ من الأسر الأفريقية والعراقية التي شملتها الدراسة، أنفقت على الرعاية الصحية في الشهر السابق، وبلغ متوسط تكلفة الأسرة ٣٧٣ جنيه مصري. وقد أدى انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى ارتفاع النفقات المتعلقة بالرعاية الصحية، مع ارتفاع أسعار الأدوية والتحاليل المخبرية وتدخلات المستشفيات بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٥٠٪، وفقًا لقائمة الأدوية الصادرة عن وزارة الصحة والسكان في يناير ٢٠١٧ أما بالنسبة للسكان غير الناطقين باللغة العربية، فإن اللغة تشكل عقبة وعائق إضافي أمام الحصول على الرعاية الصحية، وفقًا للتقييمات التشاركية التي أجريت في عام ٢٠١٧.

وأظهرت نتائج الدراسة أيضًا أن اللاجئين الأفارقة والعراقيين لديهم معرفة محدودة بالخدمات الصحية المدعومة والمجانية المتاحة للاجئين. وأبرز الاستطلاع أن العائق الرئيسي أمام الحصول على الرعاية الصحية هو عدم القدرة على دفع الرسوم؛ كان على ٧٠٪ من الذين تلقوا إحالة للخدمات المتخصصة أن يدفعوا مبالغ إضافية من نقودهم الشخصية، من خلال الأجور والقروض والدعم المجتمعي، على الرغم من أن خدمات الرعاية ممولة من المفوضية من خلال الشركاء.

وبالإضافة إلى ذلك، كشف التقييم أن ١٠٪ من أفراد الأسرة الذين شملهم الاستقصاء يعانون من أمراض مزمنة، مع ارتفاع ضغط الدم وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري كأمراض تترأس القائمة. وتلقى نحو ٧,٥٪ من الحوامل خدمات الرعاية السابقة للولادة؛ بيد أنهم أفادوا بأن ارتفاع تكاليف النقل كانت تشكل تحديًا. وقد وقعت معظم الولادات في مستشفيات عامة، في حين حدث ربعها في مستشفيات خاصة. وكان معدل المضاعفات الولادية مرتفعًا نسبيًا (١٦,٧٪) وهو ما تطلب رعاية طبية للمولود في المستشفى.

وكشفت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المفوضية عن التغذية للأطفال الأفريقيين والعراقيين والنساء في سن الإنجاب[٧] أن تغطية التطعيم بلغت ٧٤,٣٪ للحصبة (الهدف ≤ ٩٥٪) ومكملات فيتامين ألف ٣٥,٤٪ (الهدف ≤ ٩٠٪). كما أظهرت الدراسة الاستقصائية عن وجود سوء تغذية حاد في العالم بنسبة ٧٪ ومعدل التقزم بنسبة ١٠٪ للأطفال الرضع والأطفال الصغار بين ٦ أشهر و٥٩ شهرًا و٥٪ للأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٩ سنة. وعلاوة على ذلك، وجد أن نسبة أنتشار فقر الدم بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٥٩ شهر وفي النساء غير الحوامل في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) ٧٦٪ من العينة المدروسة وأبرز الاستطلاع الحاجة إلى تحسين النظام الغذائي للأطفال والنساء من اللاجئين الأفارقة والعراقيين في سن الإنجاب، من خلال تعزيز التدخلات المتعددة الأوجه.

[٧] نتائج المسح الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٦.

الاتجاه الاستراتيجي وخطة الاستجابة

وتتمثل الأهداف الرئيسية لاستجابة قطاع الصحة العامة:

١- تحسين الوصول المتساوي للرعاية الصحية الأولية الشاملة والنوعية للاجئين من جميع الجنسيات والمجتمعات المحلية المضيفة المتأثرة.

٢- تحسين المساعدة المنقذة للحياة من خلال الرعاية الصحية الثانوية والثالثية الأساسية للاجئين في مصر.

٣ - يتم اعتماد نظام الرعاية الصحية الوطنية.

يدعم شركاء قطاع الصحة اللاجئين للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة، والخدمات الصحية الثانوية والطارئة المنقذة للحياة الأساسية للحد من معدلات الاعتلال والوفيات.

وتماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة، يهدف قطاع الصحة إلى ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في كل الإعمار. ويسعى شركاء قطاع الصحة إلى ضمان حصول اللاجئين من جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن على حقهم بصورة مستدامة في خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية. وعلاوة على ذلك، يعمل الشركاء على تعزيز نظام الصحة الوطني القائم؛ ودعم ١٥عيادة تابعة لوزارة الصحة والسكان، مع التركيز على مجموعة موحدة بالأخص على نوعية الرعاية السابقة للولادة والرعاية في مجال الصحة الإنجابية، وصحة الأطفال والمراهقين، والتطعيم والأمراض غير المعدية. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم المفوضية خمسة مراكز صحية تديرها المنظمات للتأكد من أن جميع اللاجئين قادرون على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية.

وستكفل الوكالات في قطاع الصحة الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة للاجئين. سوف يواصل الشركاء في توفير خدمات متابعة الحمل والإحالات ضمن المرافق العامة وكفالة الرعاية للأطفال التي تقل أعمارهم عن خمس سنوات، بما في ذلك دعم التغذية ورصد النمو.

قطاع الصحة سيعمل أيضًا على ضمان وصول اللاجئين في الوقت المناسب إلى التدخلات الغذائية، لا سيما استهداف صغار الأطفال ورعايتهم، والنساء الحوامل والمرضعات، وغيرهم من الفئات الضعيفة. وقد تم إنشاء برنامج مشروط للدعم على أساس النقدية لجميع الحوامل للحصول على رعاية الولادة في المستشفى.

وعلاوة على ذلك، يدعم الشركاء وصول جميع الأطفال اللاجئين لبرامج التطعيم الموسع والتشخيص المحسّن والعلاج لأمراض الطفولة. وستدعم المفوضية واليونيسيف وزارة الصحة والسكان في تعزيز برامج التطعيم الموسع لتحسين فرص حصول جميع الأطفال في مصر على الخدمة بغض النظر عن وضعهم.

وفي عام ٢٠١٨، سيواصل الشركاء في مجال الصحة ضمان الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وسيحافظون على إمكانية الوصول الشامل إلى حالات الإصابة بالسل وتوسيع نطاقها، مع ضمان حصول الجميع على المشورة والاختبار والعلاج الطوعي. وستواصل دعم وإقامة روابط مع برامج فيروس نقص المناعة البشرية والسل الوطنية.

وستواصل المفوضية دعم الرعاية الصحية الثانوية المنقذة للحياة من خلال نظام الرعاية المرجعية ومعايير موحدة لضمان تقديم خدمات منصفة لجميع اللاجئين بصرف النظر عن جنسيتهم. في عام ٢٠١٧، أنشئت لجنة رعاية مرجعية مستقلة لاستعراض الحالات المعقدة.

وسيقوم الشركاء في قطاع الصحة بإشراك مجتمع اللاجئين من خلال نموذج لنشر الوعي بتوافر الخدمات الصحية، وتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة واستخدامها، وكذلك مرافقتهم إلى المرافق عند اللزوم. يتواصل التنسيق والتعاون مع القطاعات الأخرى، وبخاصة قطاع حماية الأطفال والتعليم، لتحسين كفاءة وفاعلية تنفيذ آلية التقييم فضلًا عن الوصول المتساوي وفي الوقت المناسب إلى مرافق الرعاية الصحية، خاصة فيما يخص الإدارة السريرية للناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والإساءة والاستغلال

استجابة قطاع الصحة

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (١): **الوصول المتساوي وغير التمييزي إلى الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيدة من قبل اللاجئين من جميع الجنسيات والمجتمعات المضيفة المتأثرة.**	١.١ توفير إستشارة طبية منتظمة في مرافق الرعاية الصحية الأولية	٤٠,١٣٠ إستشارات صحية التي قدمت للفتيات والنساء والفتيان والرجال
		٧,٦٠٠ طفل تحت سن الخامسة ممن تلقوا تطعيمات روتينية وخدمات مراقبة النمو
	٢.١ تأمين الوصول للرعاية الصحية المتعلقة بالأطفال والشباب والصحة الإنجابية	١,٦٨٠ استشارة متابعة الحمل
		٣٠٠ من الشباب الذين يستلمون خدمات تحديد النسل
	٣.١ جرى دعم تطبيق النموذج المتكامل للحفاظ على الطفل تغذيته، وذلك في المناطق المتأثرة	٣٠ مركز من مراكز الصحي العامّة التي جرى دعمها بهدف تطبيق النموذج المتكامل للحفاظ على الطفل وتغذيته
		٢,٢٠٠ طفل تحت سن الخامسة ممن تلقوا تطعيمات روتينية وخدمات مراقبة النمو

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (٢): **تحسين المساعدة المنقذة للحياة عبر الرعاية الصحية الثانوية والثالثية الضرورية للاجئين في مصر.**	١.٢ تقوية نظام الإحالة للعناية الثانوية والثالثية، بما في ذلك الخدمات المتخصصة	٩,٠٠٠ إحالة إلى خدمات العناية الصحية الثانوية والثالثية للفتيات والنساء والفتيان والرجال
		٥٠٠ مريض تلقى العناية الصحية الثانوية لحالات طوارئ تهدد الحياة
	٢.٢ تحسين الوصول إلى العناية المركزة الوليدية والولادية الطارئة الفعّالة	١٢٥ من النساء الحوامل ممن لديهن مضاعفات مباشرة مرتبطة بالولادة وتلقين العلاج في مراكز الرعاية الصحية الثانوية
		١١٠ من وحدات الرعاية المركزة الوليدية
الهدف (٣): **دعم خدمات نظام الرعاية الصحية الوطني.**	١.٣ تزويد مرافق الرعاية الصحية العامة بخدمات نوعية مُحسَّنة	تدريب ١٠٠ مشارك على نموذج الإشراف في المستوى المركزي
		٧٠% زيادة في النسبة المئوية لزيارات اللاجئين إلى المراكز المدعومة (لطلب رعاية صحية)
	٢.٣ تعزيز التوعية القائمة على المجتمعات	إجراء ١٨٠ جلسة توعية صحية لمجتمعية
		٣٠ متطوع متدرب في قطاع الصحة المجتمعية
		١١,٠٠٠ زيارة صحية منزلية

المتطلبات المالية

الوكالة / المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٨
المنظمة الدولية للهجرة	٤٤٥,٠٥٠
مصر الملجأ	٢٥٠,٠٠٠
منظمة أنقذوا الأطفال	٤٤٤,٠٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢,٠٥١,٣٨١
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	٦٢٠,٠٠٠
الإجمالي	**٣,٨١٠,٤٣١**

Textile

الاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق

تعمل المفوضية مع الشركاء التالية أسماؤهم ضمن قطاع الاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق: مؤسسة كاريتاس مصر، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS) وبلان الدولية. في حين أن هيئة الإغاثة الكاثوليكية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تناشد للحصول على دعم الاحتياجات الأساسية وقطاع المعيشة في هذا المستند، كاريتاس مصر وبلان الدولية ستنفذ الاحتياجات الأساسية للمفوضية ومشاريع كسب الرزق في عام ٢٠١٨.

الوضع الراهن

دفعت الإصلاحات الاقتصادية والمالية في نهاية عام ٢٠١٦ التضخم إلى ذروة تاريخية في يونيو ٢٠١٧، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الأسر لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبما أن أكثر من ربع السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني، فضلا عن معدل بطالة يبلغ ١٢,٥ في المائة، فإن توفير فرص العمل وتحسين الظروف الاقتصادية يظلان على رأس أولويات الدولة. على الرغم من التحسن الواضح في الاقتصاد، لا تزال مصر تواجه تحديات كبيرة تشمل الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتفاوت المكاني والاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي.

ولا يزال ارتفاع التضخم في أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية والتقلبات في احتياطيات العملات الأجنبية وتدهور أسعار الصرف يشكل خطراً على إمكانية الوصول إلى الغذاء بالنسبة للأشخاص الأشد حاجة حيث أن مصر مستوردة صافية للغذاء. يوضح مؤشر الأمن الغذائي الذي طورته وحدة الاستخبارات الاقتصادية أن مصر معتدلة من حيث الأمن الغذائي، في حين أظهر المسح الصحي الوطني الديموغرافي (DHS) أن ١٥,٩ في المائة من السكان يعانون من تحديات للحصول على الغذاء. ولمواجهة هذه التحديات، تنفذ الحكومة نظام حماية اجتماعية كبير يقدم إعانات غذائية للسكان الأشد حاجة، بمن فيهم النساء الحوامل والمرضعات وأطفال المدارس والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. ومع ذلك، فإن شبكات الأمان الوطنية منهكة بعد أكثر من ثلاث سنوات من التباطؤ الاقتصادي وهي لا تسمح في الوقت الحالي بانضمام اللاجئين وطالبي اللجوء في إطار مخططات الحماية الاجتماعية الوطنية. ومع ذلك، هناك علامات مشجعة على الانتعاش الاقتصادي في مصر بما في ذلك زيادة الصادرات الخارجية، وعودة قطاع السياحة، مما يعكس زيادة متوقعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة في ٢٠١٨. [١١]

وتقدم المفوضية المساعدة النقدية المتعددة الأغراض غير المشروطة لأسر اللاجئين الأفارقة والعراقية واليمنية من أشد الفئات ضعفًا، ضمن سلسلة جهودها للتخفيف من حدة آليات التعامل. فالأشخاص المختارون لديهم مصادر دخل منخفضة جدا أو معدومة أو يفتقرون إلى الدعم الاجتماعي أو المجتمعي الكافي ولديهم مواطن ضعف محددة مثل الأسر المعيشية التي ترأسها نساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم والمسنين والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية خطيرة أو إعاقات. ونظرًا لعدم كفاية التمويل، اضطرت المفوضية إلى الحد من تقديم منح نقدية غير مشروطة لمتوسط شهري قدره ٣,٥٠٠ أسرة من اللاجئين الضعفاء وملتمسي اللجوء، شملت ٩,١٠٠ شخص في عام ٢٠١٧.

الأسر المعيشية التي دعمت بالمنح النقدية تمثل أشد الفئات ضعفًا، وهم الأولوية من نسبة سكان محرومين أصلاً. الحاجة إلى المساعدة النقدية أكبر بكثير من التمويل المتاح. الأموال التي صرفت تتراوح بين ٦٠٠ جنيه إلى ١,٨٠٠، تبعاً لحجم ومستوى الضعف للأسرة، وتغطي فقط حوالي ٤٠٪ من احتياجاتهم الأساسية بدون دعم مباشر لتلبية احتياجات الأمن الغذائي. يتم تقديم منح الصحة الإنجابية والتعليم بواسطة الشركاء إلى القطاعات المعنية للسكان المستهدفين.

في شتاء ٢٠١٨/٢٠١٧، وضعت اليونيسيف والمفوضية برنامجاً مشتركاً لمعونات فصل الشتاء، بما في ذلك المساعدة النقدية لمرة واحدة التي تم صرفها في بداية فصل الشتاء. ومن خلال المبلغ الإضافي الذي تقدمه اليونيسف، غطت المنحة النقدية أسرا وأطفالا أكثر من الذين في حاجة إلى المعونة الشتوية وأيضا غطت كامل سلة الإنفاق الدنيا للاجئين في مصر (٣٤ دولارا أمريكيا). وفي المجموع، تم استهداف ٢٦,٥٧٣ من اللاجئين وملتمسي اللجوء العراقيين واليمنيين والأفريقيين جنوب الصحراء.

بالإضافة إلى المنح النقدية غير المشروطة، تتواصل الجهود لدعم الرجال والنساء من أفريقيا والعراق واليمن من خلال التدريب المهني، وإنشاء فصول دراسية، والتوظيف، وتوفير خدمات تنمية الأعمال التجارية. ومع ذلك، نظراً لمحدودية تمويل سبل كسب الرزق على مدى العامين الماضيين، لم يحصل سوى عدد قليل من المشاركين، بحدود ٣٦٠ لاجئ أفريقي وعراقي ويمني على أنواع مختلفة من التدريب. تم توفير ١٠٥ وظائف، و١٢٥ من اللاجئين بدؤوا أعمالهم التجارية الخاصة. ويشكل العدد الإجمالي أقل من ٢٪ من السكان في سن العمل (١٨-٦٠).

[١٠] المسح الصحي الوطني الديموغرافي ٢٠١٤، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
[١١] البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، تحليل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يونيو ٢٠١٧، ص. ٩٦.

الاحتياجات ونقاط الضعف والمستهدفون

يتم تقييم الحالة الاجتماعية–الاقتصادية للاجئين الأفارقة واليمنية والعراقية من قبل كاريتاس، شريك المفوضية، ومن خلال المقابلات المنظمة التي تجري على مدار السنة. التقييم يتطلع إلى نسبة الإعالة، والحالة الاقتصادية والإسكان، فضلاً عن حماية مواطن الضعف.

ووفقًا لهذه التقديرات، كان ثلث الأفارقة والعراقيين واليمنيين الذين حصلوا على مساعدة نقدية في عام ٢٠١٧ من الأطفال غير المصحوبين أو الأطفال المنفصلين عن ذويهم. حوالي ٢٤٪ من الأسر التي تمت مساعدتها يرأسها أب أو أم فقط احتاج ٧٪ منهم إلى مساعدة مؤقتة لكونهم معرضين لخطر التشرد. ٥٪ من هؤلاء الذين يتلقون المساعدة النقدية كانت تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً ولهم احتياجات محددة ولم يكن لديهم أي من أفراد الأسرة لتقديم الدعم.

بغية التخفيف من اللجوء إلى آليات التعامل السلبية، تم منح منحة نقدية لأولئك الذين يعتبرون شديدي الضعف يتحدد المبلغ المدفوع بمستوى الضعف وحجم الأسرة المعيشية. وعلى الرغم من هذا الدعم، لا تزال تكلفة المعيشة في مصر مرتفعة، والمنح غير المشروطة تشكل حوالي ٤٠٪ فقط من احتياجاتهم الأساسية. وقد أدى الانخفاض الأخير في قيمة الجنيه المصري إلى زيادة احتياجات البقاء لهؤلاء السكان.

فيما يتعلق بالمساعدة الغذائية، لا يزال برنامج الأمم المتحدة الغذائي يساعد اللاجئين من سوريا منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٣، بناء على طلب حكومة مصر. ومع ذلك، لم يكن من الممكن حتى الآن تقديم مساعدة غذائية عامة غير مشروطة للاجئين وطالبي اللجوء من بلدان المنشأ الأخرى مثل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، اليمن والعراق.

فيما يتعلق بسبل كسب الرزق، ووفقًا لقاعدة بيانات المفوضية، في ديسمبر ٢٠١٧، ٢٣,٥٪ من السكان لم يحصلوا على أي نوع من التعليم الرسمي، ٢٥٪ أتموا التعليم الابتدائي و٣٧,٥٪ أتموا الثانوي. حوالي ٩٪ من السكان التحقوا بالجامعة والتعليم ما بعد الجامعي. ويلاحظ أن حوالي ٥٣٪ من السكان اللاجئين في المناطق الحضرية بين (١٨–٦٠ سنة) كانوا بلا خبرة عمل سابقة.

ويمثل تأمين العمالة تحديًا للاجئين الأفارقة الذين يعتبرون عرضة للاستغلال. بسبب مواجهة التحديات الإدارية في الحصول على تصاريح العمل الرسمية في مصر، فإن غالبية اللاجئين وملتمسي اللجوء يعملون في القطاع غير الرسمي. يعمل الآلاف من اللاجئين الأفارقة النساء في قطاع العمل المنزلي حيث يتعرض البعض منهم للاعتداءات اللفظية والجسدية. يضطر العديد من الرجال والشباب، وكثيرٌ من القادمين حديثًا إلى مصر، إلى التنقل بين خيارات العمل اليومي المؤقت والتي قد تنطوي على مخاطر تتعلق بالحماية. ويعتبر الوصول إلى المعلومات وإلى أفضل سبل العمل حاجة أساسية لا غنى عنها.

وكما هو الحال بالنسبة للمساعدات النقدية، هناك حاجة إلى مزيد من التمويل لفرص كسب الرزق، بما في ذلك التدريب المهني المعتمد على السوق، وتعزيز فرص التسويق لأصحاب المشاريع، وبرامج الادخار القائمة على المجتمع المحلي، والتمويل من أجل بدء الأعمال التجارية القابلة للاستمرار.

الاتجاه الاستراتيجي وخطة الاستجابة

أهداف برنامج الاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق:

١- تقديم المساعدة إلى الفئات الأكثر ضعفًا لتلبية الاحتياجات الأساسية؛

٢- تحسين الاعتماد على الذات وتأمين سبل كسب الرزق المستدامة والآمنة.

سيظل الدعم مركزًا على اللاجئين الأكثر ضعفًا على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي وصعيد الحماية. وسيتم دعم هؤلاء اللاجئين بمنح نقدية غير مشروطة، والقسائم الغذائية الشهرية، تمنح عند الاقتضاء مع منح مشروطة للتعليم، وكذلك خدمات الأمومة وصحة الطفل.

فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية، يبقى اعتماد اللاجئين على الدعم النقدي المفتوح متعدد الأغراض، بما في ذلك المخصص للأطفال غير المصحوبين بذويهم، والمنح النقدية الموسمية. هذا بالإضافة إلى منح التعليم الترويجية ومنح الصحة الإنجابية. وحتى الآن، يُسمح بالتمويل فقط عن طريق تقديم منح نقدية استناداً إلى حساب السلة الشهرية من المواد غير الغذائية المتكررة (أي الإيجار، النقل، الاتصالات، النظافة). ولضمان تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية الفردية على نحو أكثر فاعلية، سوف يلتمس التمويل لتوفير منحة أعلى من المنحة النقدية. أيضًا، اعتماداً على التمويل المتوفر، ستقدم المفوضية واليونيسيف مشتركين خطة دعم خاص بفصل الشتاء للفئات الأكثر ضعفًا. وهو مساعدة نقدية تقدم لمرة واحدة ويتم إنفاقها في بداية فصل الشتاء.

يخطط برنامج الأغذية العالمي لتوفير المساعدة الغذائية لـ٢٠,٠٠٠ لاجئ وملتمس لجوء ممن هم بحاجة إلى مساعدة ويتلقى المستهدفون المساعدة على شكل قسيمة غذائية شهرية بقيمة حوالي ٢٢ دولار (يتم تعديلها بصفة دورية وفقًا لأسعار السوق وسعر الصرف) ويمكن صرفها فيما يزيد على ٥٠ سوبر ماركت تقع في المناطق التي يقيمون فيها. وسوف يستند الاستهداف إلى مؤشرات الضعف الناتجة عن تقييمات ضعف الأمن الغذائي الاجتماعي والاقتصادي الدوري. وعلى غرار التدخلات الأخرى، يعتمد تقديم المساعدات الغذائية على مستوى مساهمات المانحين المتاحة.

يساعد برنامج القسائم الغذائية على استعادة الشعور بالكرامة والحياة الطبيعية عند اللاجئين وذلك بالسماح لهم بشراء الأطعمة التي يختارونها وبذلك يتم تلبية حاجاتهم الاستهلاكية الفردية والاحتياجات الغذائية بشكل أكثر فاعلية. وجود البنية التحتية في مصر والأسواق المحلية، فضلا عن الانتشار الجغرافي للاجئين في المناطق الحضرية أدى إلى اعتماد قسائم الغذاء كطريقة أساسية ضمن مساعدات برنامج الأغذية العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ المساعدات الغذائية التي يقدمها البرنامج للنساء الحوامل والمرضعات بالتشاور مع نظرائهن في مجال الصحة والتعاون مع عيادات مختارة من القطاع الخاص من خلال توفير قسائم قيمة مشروطة بقيمة ٢٢ دولار أمريكي (٤٠٠ جنيه مصري) لشراء المواد الغذائية ذات الطاقة العالية المنتجة محليًا. سوف ترتبط استحقاقات المساعدة بزيارات الرعاية الصحية الأولية المنتظمة بهدف تحسين التغذية ومستويات الرعاية السابقة للوضع.

وسيركز برنامج سبل كسب الرزق في ٢٠١٨ على تنمية المهارات، وتنظيم المشاريع، وتحسين فرص الحصول على عمل بأجر. ويلزم اتباع نهج مناسب لتسهيل فرص العمل التي تتمتع بالاحترام والحماية. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط المفوضية لجمع المعلومات المحدثة حول السكان الأفارقة واليمنيين والعراقيين للحصول على برمجة أفضل.

ويركز مسار التوظيف على بناء المهارات المطلوبة في سوق العمل وتسهيل وصول اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى الوظائف. وسيتم عرض الوظائف المتاحة في الشركات ووكالات التوظيف المسجلة قانونًا، وسيتم ربط الباحثين عن فرصة عمل كريمة من أفريقيا واليمن والعراق بأصحاب تلك الوظائف. سيتم توسيع التدخلات في قطاعات محددة، مثل تجهيز الأغذية وقطاع العمل المنزلي، ضمن إطار الحماية. يتم توفير إعانات الرواتب والتدريب أثناء العمل لمدة ستة أشهر والخضوع لبرامج التلمذة الصناعية، لمساعدة الناس على اكتساب الخبرة وزيادة فرص العمل.

يواصل الشركاء في قطاع سبل كسب الرزق دعم اللاجئين في بدء أعمالهم التجارية الخاصة، وتوفير التدريب وخدمات تنمية الأعمال التجارية للفئات الضعيفة من اللاجئين بينما تشجع الحلول المستندة إلى المجتمع المحلي في كسب الرزق الجماعي. وسيتم دعم تطوير الأعمال المصممة خصيصًا ودعم قنوات التسويق المنظمة للحصول على فرص عمل أكثر استدامة. وسوف تواصل المفوضية تقديم التدخلات القطاعية والمستندة إلى المجال الذي يحقق تنمية المهارات والعمالة ودعم التسويق في مجموعة من القطاعات المستدامة والملائمة للاجئين مثل الضيافة والخدمات المنزلية، والأغذية والمشروبات، وقطاعات البيع بالتجزئة. سوف تتعزز الجهود الرامية لتشجيع إدراج اللاجئين الأفارقة واليمنيين والعراقيين وملتمسي اللجوء في منصات الدعم المحلية، كذلك فيما يتعلق بتحسين وتوسيع شبكات الأعمال الحرة ووصولهم إلى الأسواق.

وبالإضافة إلى ضمان استمرار الأمن الغذائي الأساسي، سيضطلع البرنامج أيضا لدعم أنشطة تنمية المعارف والمهارات التي تعزز فرص كسب الرزق وتعزز الاعتماد على الذات. وسيتم توفير المساعدة المباشرة للاجئين وطالبي اللجوء المختارين من خلال التحويلات النقدية في حالة الحضور الكامل وإكمال الدورات التدريبية المتخصصة.

سيسعى جميع الشركاء في قطاع دعم كسب الرزق دعم الأنشطة التي من شأنها تعضيض الاعتماد على الذات وسبل العيش المستدامة للمجتمعات المضيفة واللاجئين بهدف القضاء على التفاوتات وتحقيق التماسك الاجتماعي بشكل أفضل وضمان الوصول المتكافئ إلى خيارات الغذاء والمعيشة، وبالتالي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة من السكان مثل الأسر التي تعولها النساء، وفئة الشباب وذوو الاحتياجات الخاصة. يتم تقديم برنامج لتعلم اللغة لغير الناطقين بها وتنفيذه بالتنسيق مع القطاعات الأخرى. يواصل الشركاء في القطاع دعواهم إلى تيسير العمل الرسمي.

الاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش واستجابة القطاع

رؤية الهدف	النتائج	الهدف
الهدف (١): **تم توفير مساعدة الاحتياجات الأساسية إلى الفئات الأكثر ضعفًا**	١.١ منح مساعدة نقدية متعددة الأغراض للفئات الأكثر ضعفًا من اللاجئين	١٥,٠٠٠ من اللاجئين وملتمسي اللجوء حصلوا على المساعدات النقدية المتعددة الأغراض بمعدل شهري
	٢.١ تقديم مساعدات الشتاء للفئات الأكثر ضعفًا من اللاجئين	٦,٠٠٠ من اللاجئين وملتمسي اللجوء ممن تلقوا مساعدات فصل الشتاء
الهدف (٢): **تحسين الاعتماد الذاتي وتأمين سبل كسب الرزق المستدامة والآمنة**	١.٢ تحسين فرص التوظيف	حصول ١٥٠ شخص على وظيفة بأجر حصول ٢٠٠ شخص على منح لبدء التوظيف الذاتي
	٢.٢ تحسين القدرات والمهارات	حصول ٤٥٠ شخص على التدريب لأغراض سبل كسب الرزق

المتطلبات المالية

الوكالة / المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٨
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	١٨٧,٥٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٠,٠٠٩,٦٣٩
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢,٠٠٠,٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	٩,٠٢٠,٤٢٧
الإجمالي	**٢١,٢١٧,٥٦٦**

الاختصارات

الاختصارات	
ACSFT	المجلس العربي للمحاكمة العادلة وحقوق الانسان
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CBAs	الجمعيات الأهلية
CEMONC	العناية المركزة والطوارئ التوليدية ورعاية حديثي الولادة
CP	حماية الأطفال
CPSWG	الفريق العامل الفرعي لحماية الأطفال
CRS	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
CSP	مشاريع دعم المجتمعات المحلية
CwC	التواصل مع المجتمعات المحلية
ECCE	رعاية الطفولة المبكرة والتعليم
EFRR	مؤسسة مصر لحقوق اللاجئين
EGP	الجنيه المصري
EPI	برنامج التطعيم الموسع
ERC	جمعية الهلال الأحمر المصري
EWARN	الإنذار المبكر وشبكة الاستجابة
GAM	سوء التغذية الحاد الشامل
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GoE	حكومة مصر
HAUS	استطلاع حول القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية واستخدامها
HIS	نظام المعلومات الصحية
HIV	فيروس نقص المناعة البشرية
IAWG	الفريق العامل المشترك بين الوكالات
ICU	وحدة العناية المركزة
INEE MS	الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ISWG	الفريق العامل المشترك بين القطاعات
MoE	وزارة التربية والتعليم
MoHE	وزارة التعليم العالي في مصر
MoHP	وزارة الصحة والسكان
MoYS	وزارة الشباب والرياضة
NCCM	المجلس القومي للطفولة والأمومة
NCW	المجلس القومي للمرأة
NFIs	بند غير غذائي
NGO	المنظمات غير الحكومية
PHC	رعاية الصحة العامة

الاختصارات	
RSD	تحديد وضع اللاجئ
SCI	هيئة إنقاذ الطفولة
SGBV	العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي
SOPs	إجراءات التشغيل الموحدة
SWGs	الفرق العاملة القطاعية
TB	السل
ToRs	الاختصاصات
TVET	التعليم والتدريب التقني والمهني
UASC	الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
USD	دولار أمريكي
WFP	برنامج الأغذية العالمي

CRS
CATHOLIC RELIEF SERVICES

UNFPA

REFUGE EGYPT
A ministry of the Episcopal/Anglican Church

·national Organization for Migration (IOM)
The UN Migration Agency

unicef

Save the Children

UNHCR
The UN Refugee Agency